

Distr.: General
14 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 101 (ش) من جدول الأعمال المؤقت *

المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن
تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. وقد أنشئ الفريق عملاً بالفقرة 16 من قرار الجمعية
العامة 55/72.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

011021 290921 21-12902 (A)



تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 55/72 المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

موجز

في هذا التقرير، يؤكد فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 55/72 أن عدم الفعالية في إدارة مخزونات الذخيرة كثيراً ما يؤدي إلى نمو فائض الذخيرة. وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون مواطن الضعف الإدارية التي تؤدي إلى نمو الفائض سمة عامة لجميع عناصر المخزون الوطني، وليس للجزء الفائض من المخزون فحسب. ومن هذا المنطلق، يلاحظ الفريق أيضاً أن مشاكل السلامة والأمن المرتبطة بالذخيرة التقليدية تتجاوز مرافق التخزين الوطنية.

وفي حالة مخاطر السلامة، تطرح إدارة الذخيرة التقليدية تحديات على مدى دورة حياتها، من وقت إنتاجها حتى استخدامها أو التخلص منها في نهاية المطاف. وبالمثل، من منظور الأمن، تتعرض الذخيرة لتحويل مسارها طوال دورة حياتها، سواء أثناء التخزين أو النقل أو النشر، وعلى طول سلسلة الإمداد بأكملها. ولذلك اتبع الفريق نهجاً أشمل لفهم المخاطر المتصلة بسلامة الذخيرة وأمنها مقارنة بنهج سلفه، فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 72/61، الذي ركز إلى حد بعيد على إدارة مخزونات الذخيرة الوطنية (A/63/182).

وقرر الفريق أن ثمة حاجة ملحة إلى التركيز على إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها كوسيلة لتحديد المخاطر المتعلقة بسلامة الذخيرة وأمنها والتصدي لها. وأكد أيضاً أن فعالية إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها تستلزم تطبيقها على جميع أنواع الذخيرة التقليدية. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن معظم الأطر القائمة تتناول مسألة ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، مما يفضي إلى عدم التطرق للكثير من المخاطر المقترنة بالذخائر ذات الأعيرة الكبيرة.

واستناداً إلى هذا التقييم الشمولي للمخاطر، خلص الفريق إلى أنه من أجل منع انفجارات الذخيرة غير المخطط لها وعمليات تحويل مسار الذخيرة، ينبغي وضع إطار شامل لدعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بالاستفادة من الأطر القائمة وتكميلها. وينبغي التفاوض، ضمن هذا الإطار الشامل، على مجموعة من الالتزامات السياسية تحت رعاية الجمعية العامة.

المحتويات

الصفحة

4	تصدير بقلم الأمين العام
5	رسالة إحالة
6	أولا - مقدمة
6	ثانيا - المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية
8	ثالثا - المخاطر المتصلة بسلامة الذخيرة وأمنها
11	رابعا - ضرورة اتباع نهج شامل إزاء إدارة الذخيرة
14	خامسا - سلامة الذخيرة
19	سادسا - أمن الذخيرة
24	سابعا - الاعتبارات الشاملة
30	ثامنا - توصيات من أجل وضع إطار شامل بشأن الذخيرة التقليدية

المرفق

33	قائمة أعضاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية
----	--

تصدير بقلم الأمين العام

تشكل الذخيرة التي لا تدار إدارة سليمة خطراً جسيماً على المدنيين والبنية التحتية والبيئة. وقد شهد أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة انفجاراً غير مخطط له في موقع للذخائر خلال العقود الأخيرة.

كما أن الذخيرة معرضة لخطر تحويل مسارها إلى الجماعات الإجرامية والإرهابية. فهي ذات جاذبية خاصة للجهات غير التابعة للدول، إذ يمكن استخدامها في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبهذه الطريقة، يمكن أن تسهم الذخيرة المسروقة من مواقع التخزين في العنف المسلح والنزاع وانعدام الأمن.

واستناداً إلى هذا الفهم للمخاطر المزدوجة، يبحث فريق الخبراء الحكوميين في هذا التقرير مسألة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية بطريقة شاملة، وذلك من خلال النظر في التحديات المتعلقة بالسلامة والأمن في جميع مراحل الدورة الكاملة لحياة الذخيرة التقليدية، من وقت تصنيعها إلى التخلص منها أو استخدامها.

وفي هذا التقرير، ينظر الفريق في الأطر والالتزامات المنطبقة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويسلم بأن هذه المسألة، وإن وردت في عدد من الصكوك الدولية والإقليمية، فإن معالجتها تجري بطريقة مجزأة ومحدودة النطاق. ويوصي الفريق باتخاذ تدابير محددة تتعلق بالسلامة والأمن، ويتناول مجموعة من المسائل الشاملة، منها التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

ويختتم تقريره بتوصيات عملية وملموسة بشأن وضع إطار شامل للذخيرة التقليدية يدعم منع وقوع انفجارات غير مخطط لها وعمليات تحويل مسار الذخيرة على حد سواء. ويستكشف الفريق إطاراً متعدد الطبقات يتألف من التزامات عالمية وجهود إقليمية ودون إقليمية وتدابير وطنية.

وإنني ممتن لأعضاء فريق الخبراء الحكوميين على تقانيهم، لا سيما في ضوء التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشكر الفريق على الخطوات الملموسة والشاملة التي أوصى أعضاء الأمم المتحدة باتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

رسالة إحالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2021 من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 55/72 لمعالجة المسائل ذات الصلة بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، مع مراعاة ما جرى من تبادل للآراء خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عُقدت في عامي 2018 و 2019

لا تزال المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية تثير قلقاً متزايداً لدى المجتمع الدولي. وتسهم الذخيرة المحول مسارها إسهاماً مدمراً في تغذية العنف المسلح والنزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي الإدارة غير الفعالة لمخزونات الذخيرة إلى حدوث انفجارات عرضية كارثية تؤدي بحياة الآلاف وتقطع سبل العيش وتدمر المجتمعات المحلية.

وقد كلف فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 55/72 بمعالجة المسائل ذات الصلة بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، مع مراعاة ما جرى من تبادل للآراء خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عُقدت في عامي 2018 و 2019.

ويتألف الفريق من 18 خبيراً، مع المراعاة الواجبة للتنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وترد في مرفق التقرير قائمة بالخبراء المشاركين.

وعقد الفريق دورته الأولى في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 20 إلى 24 كانون الثاني/يناير 2020. وعُقدت الدورة الثانية في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021 في شكل مختلط في قصر الأمم بجنيف، وعُقدت الدورة الختامية في مقر الأمم المتحدة في شكل مختلط في الفترة من 7 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021.

وانفق الفريق، من خلال مداولاته، على أن أوجه القصور في إدارة الذخيرة التقليدية تحول دون تحديد فائض الذخيرة، ومن أجل الاضطلاع بولايته بفعالية، يتعين عليه أن ينظر بطريقة شاملة في المخاطر المزدوجة التي تشكلها الإدارة غير الفعالة للذخيرة داخل المخزونات الوطنية وخارجها على السلامة والأمن.

ورأى الفريق أن من المهم تقديم مجموعتين من التوصيات. أولاً، أُعدت تدابير عملية فيما يتصل بالتحديات المتعلقة بالسلامة والأمن في كل مرحلة من مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. وثانياً، جرى بحث توصية بوضع إطار شامل لدعم السلامة والأمن والاستدامة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويوصي الفريق بالتفاوض على مجموعة من الالتزامات السياسية تحت رعاية الجمعية العامة.

وأود أن أشكر أعضاء الفريق على التزامهم البين ونهجهم البناء وإسهاماتهم القيمة. وأنا ممتن بشكل خاص لما أبدوه من مرونة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة. وأود أيضاً، باسم الفريق، أن أعرب عن تقديري للدعم المقدم من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وقد طلب مني الفريق أن أقدم لكم باسمه هذا التقرير الذي اعتمد بتوافق الآراء.

(توقيع) ماركوس بلاينروث

رئيس فريق الخبراء الحكوميين

المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 55/72

أولا - مقدمة

1 - كان فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية يدرك، لدى تقديم توصياته، أن بعض التدابير المتعلقة بالذخيرة التقليدية⁽¹⁾ تدابير تقنية وتعلق بأنشطة معينة، في حين تكتسي تدابير أخرى طابعا أعم من حيث نطاقها. ولهذه الأسباب، ترد التوصيات الصادرة عن الفريق بشأن تحديات معينة في مراحل محددة أثناء إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها في الفرعين الخامس والسادس من هذا التقرير، في حين ترد توصياته العامة في الفرع الثامن.

ثانيا - المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

2 - فيما يتعلق بالذخيرة التقليدية، عرّف الفريق "فائض" الذخيرة كما يلي: (أ) تراكم الذخيرة غير الصالحة للاستعمال⁽²⁾؛ و (ب) الذخيرة التي تقرر الدولة أنها تتجاوز متطلباتها الدفاعية والأمنية، لجملة أسباب منها تغيير متطلبات الأمن أو الدفاع على الصعيد الوطني، وأنشطة إصلاح قطاع الأمن، وتغيير احتياجات المعدات. ولاحظ الفريق أن عمليات قطاع الأمن المذكورة لا تنطبق على الذخيرة التي يحتفظ بها مدنيون. وأكد الفريق من جديد ما خلص إليه سلفه، فريق الخبراء الحكوميين لعام 2008 بشأن النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض المخزونات التقليدية، من أن من حق كل دولة أن تقيم احتياجاتها ومستوياتها من الذخيرة التقليدية وفقا لاحتياجاتها الأمنية المشروعة.

3 - بيد أن أوجه القصور في إدارة الذخيرة التقليدية تحول دون تحديد فائض الذخيرة في عدد كبير من الدول. وتتسبب مشاكل، على وجه الخصوص، عندما تقتصر الدول على الأنظمة والسياسات والإجراءات والهيكل التنظيمية والموارد اللازمة لرصد كمية الذخيرة وحالتها، وتصنيفها حسب الدور والصلاحية للاستعمال، وتحديد موقعها وحالتها ووظيفتها ضمن المخزونات.

4 - ولاحظ الفريق أيضا أن العديد من الدول تواجه، في بعض الظروف، عقبات في ممارسة عمليات إدارة الذخيرة الصحيحة اللازمة لتحديد وتصنيف الذخيرة الصالحة للاستعمال. وفي بعض الحالات، يعوق اختلاف التحديات والأولويات أو انعدام الإرادة السياسية الدول عن وضع هذه العمليات أو توفير الموارد اللازمة.

5 - وكثيرا ما يؤدي عدم الفعالية في إدارة مخزونات الذخيرة إلى نمو فائض الذخيرة. وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون مواطن الضعف الإدارية التي تؤدي إلى نمو الفائض سمة عامة لجميع عناصر المخزون الوطني، وليس للجزء الفائض من المخزون فحسب. ويتجلى ذلك بشكل خاص في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع التي تعاني فيها الدول من انهيار المؤسسات. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تقتصر الدول التي تولد

(1) جهاز كامل (مثل القذائف أو القنابل أو الألغام أو الحشوات المتفجرة في أجهزة الهدم، وما إلى ذلك) مشحون بالمتفجرات أو الوقود الدافع أو المركبات المتفجرة أو مركبات بدء الإشعال، يستخدم فيما يتعلق بالهجوم أو الدفاع أو التدريب أو لأغراض غير عملياتية، بما في ذلك قطع منظومات الأسلحة التي تحتوي على متفجرات (المبدأ التوجيهي 01-40 من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة).

(2) تشير عبارة "غير صالح للاستعمال" إلى أي صنف من الذخيرة لا يؤدي وظيفته بشكل ملائم. وتشمل هذه العبارة، على سبيل المثال لا الحصر، الذخيرة غير المستقرة، التي يمكن تعريفها بأنها أصناف تدهورت خصائصها الفيزيائية والكيميائية إلى حد أن تخزينها أو نقلها أو استخدامها العادي من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر لا يمكن تحملها على السلامة.

فوائض عن غير قصد إلى المؤسسات والعمليات اللازمة لتصنيف الذخيرة غير الصالحة للاستعمال والتخلص منها أو لتحديد ومعالجة تحويل مسارها (النقل على المستوى الوطني أو الدولي للذخيرة المحتفظ بها قانوناً إلى مستخدمين غير مأذون لهم أو حيازتهم لها) في النطاق الكامل للمخزون الوطني.

6 - ولاحظ الفريق، على وجه الخصوص، أن الدول التي تواجه أشد المشاكل في إدارة الذخيرة هي في كثير من الأحيان الدول الأقل استعداداً لتحديد تلك المشاكل ومعالجتها. ويؤكد ذلك ضرورة التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في تمكين هذه الدول من تحديد المشاكل المتصلة بالذخيرة التقليدية ومعالجتها.

7 - وللأسباب المبينة أعلاه، وافق الفريق على الاستنتاجات التي توصل إليها سلفه، فريق الخبراء الحكوميين لعام 2008، وهي أن عدم فعالية تدابير سلامة وأمن المخزونات يؤدي إلى مسألتين رئيسيتين تثيران قلقاً دولياً هما: (أ) تخزين الذخيرة غير الصالحة للاستعمال، التي يمكن أن تشكل أنواعاً منها خطراً كبيراً فيما يتعلق بالمتفجرات على السكان المدنيين والبنية التحتية الوطنية والبيئة؛ و (ب) الذخيرة غير المؤمنة بشكل كاف، التي يمكن تحويل مسارها إلى مستعملين غير مأذون لهم، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والإرهابية.

8 - وخلص الفريق إلى أنه يحتاج، من أجل الاضطلاع بولايته، وهي دراسة مسألة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية بطريقة شاملة، إلى النظر في مخاطر السلامة والأمن المتصلة بجميع الذخائر التقليدية، وليس الفائض أو المخزون من الذخيرة فقط. وفي هذا الصدد، أشار الفريق إلى الفقرة 18 وإلى فقرات ديباجة قرار الجمعية العامة 65/74، التي يُسلط فيها الضوء على سلامة الذخيرة (الانفجارات) ومخاطر الأمن (تحويل المسار).

9 - وفي هذا السياق، لاحظ الفريق أن مشاكل السلامة والأمن المرتبطة بالذخيرة التقليدية تتجاوز بكثير مرافق التخزين الوطنية. وفي حالة مخاطر السلامة، تطرح إدارة الذخيرة التقليدية (التي يرجح أن تكون نسبة مئوية منها قد أصبحت غير مستقرة بسبب سوء التخزين أو الإدارة) تحديات على مدى دورة حياتها، من وقت إنتاجها حتى التخلص منها أو استخدامها. وبالمثل، من منظار الأمن، تتعرض الذخيرة لتحويل مسارها طوال دورة حياتها (على طول سلسلة الإمداد بكاملها).

10 - وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق كذلك أن الفقرات المذكورة آنفاً من قرار الجمعية العامة 65/74 تتضمن إشارات مباشرة إلى الإجراءات المتخذة لتحسين تنظيم عمليات نقل الذخيرة التقليدية ومنع تحويل مسارها، وبالتالي تقر بأن المخاطر المرتبطة بالذخيرة التقليدية تتجاوز مرافق التخزين الوطنية وتوجد على طول سلسلة الإمداد بكاملها.

11 - وأخيراً، أحاط الفريق علماً بالفقرة 16 من قرار الجمعية العامة 65/74، التي دعت فيها الجمعية الفريق إلى مراعاة الآراء المتبادلة في المشاورات المفتوحة غير الرسمية. وواظب الأشخاص الذين شاركوا في المناقشات على الإشارة إلى النهج المتبعة إزاء مشكلة الذخيرة التقليدية التي تشمل الإدارة طوال دورة الحياة (من إنتاج الذخيرة حتى استخدامها أو التخلص منها) لضمان سلامتها وأمنها (بما في ذلك على طول سلسلة الإمداد بكاملها). ولاحظ الفريق أيضاً أن الذخيرة التقليدية تشكل مخاطر على السلامة والأمن عند تخزينها أو هجرها أو تركها دون إزالتها كذخائر غير منفجرة بصورة غير مشروعة. ولذلك اتبع الفريق نهجاً أشمل لفهم المخاطر المتصلة بسلامة الذخيرة وأمنها مقارنة بنهج فريق الخبراء الحكوميين لعام 2008، الذي ركز إلى حد بعيد على إدارة مخزونات الذخيرة الوطنية.

ثالثاً - المخاطر المتصلة بسلامة الذخيرة وأمنها

12 - يطرح عدم فعالية إدارة الذخيرة خطرين رئيسيين يهددان الدول. فعندما تواجه الدول تحديات متعلقة بالسلامة، من خلال تخزين الذخيرة أو مناوئتها بطريقة غير سليمة، على سبيل المثال، أو عدم استقرارها (الذي ينشأ بشكل غير ملحوظ في غياب المراقبة الفعالة)، فإنها تتعرض لخطر انخفاض أداء الذخيرة، وزيادة تواتر الحوادث المتصلة بالذخيرة، وفي أسوأ الحالات، لانفجارات كارثية⁽³⁾. وعندما تعاني الدول من أوجه ضعف أمني، يزداد خطر فقدان الذخيرة وسرقتها (بسبب عدم أمن المخزونات) وهي تواجه صعوبات في التمكن من التحقق من وثائق النقل والمستعملين النهائيين للذخيرة المرسلة (انعدام أمن سلسلة الإمداد). وفي كلتا الحالتين، يرتفع مستوى خطر تحويل مسار الذخيرة إلى مستعملين غير مأذون لهم، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والإرهابية. ويرد في الفرعين التاليين من التقرير عرض موجز لأبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق فيما يتعلق بالتحديات التي تطرحها الذخيرة في مجال السلامة والأمن.

13 - ولاحظ الفريق أن مسائل السلامة المبينة في الفرع الثالث أدناه لا تنطبق على الذخيرة ذات العيار الصغير⁽⁴⁾. فعندما تخزن الذخيرة ذات العيار الصغير بشكل منفصل عن أنواع أخرى أقل استقراراً من الذخيرة، فإن احتمال انفجارها يظل ضئيلاً.

ألف - سلامة الذخيرة وخطر الانفجار غير المخطط له

14 - في الفترة من عام 1979 إلى عام 2019، أسفر أكثر من 623 انفجاراً غير مخطط له للذخيرة عن سقوط ما يقرب من 30 000 ضحية في 106 دول، مما أدى إلى تشريد مجتمعات محلية بأكملها وتعطيل سبل العيش⁽⁵⁾. وتختلف الانفجارات غير المخطط لها أيضاً عواقب بيئية كبيرة. ووفقاً للبحوث المتعلقة بتأثير هذه الحوادث في الأجل الطويل، يمكن لحدث كبير واحد من هذا النوع أن يكبد الحكومات الوطنية تكاليف مباشرة وغير مباشرة تتجاوز 600 مليون دولار، وتبلغ أحياناً عدة بلايين من دولارات الولايات المتحدة⁽⁶⁾. ويمكن أن تفوق هذه التكاليف الاستثمارات السنوية في قوات الدفاع والأمن الوطنية في البلدان المعنية وقد تجعل الإنفاق الوطني على الصحة والرعاية الاجتماعية يبدو ضئيلاً بالمقارنة بها. وعلاوة على ذلك، يترتب على هذه النفقات غير المتوقعة عواقب واضحة في الإنفاق على الصحة العامة

(3) يستخدم مصطلح "المراقبة" هنا حسب التعريف الوارد في المبدأ التوجيهي 01-40 من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أي أنها "طريقة منهجية لتقييم سمات وخصائص الذخيرة وقدراتها على الأداء طوال دورة حياتها بغية تقييم مدى إمكانية الاعتماد على المخزونات وسلامتها وفعاليتها التشغيلية وتقديم البيانات الداعمة لإعادة تقييم مدة صلاحيتها. ويجب استعراض نتائج الاختبارات المتراكمة باستمرار لكي تظل الجودة العامة مقبولة. وينطبق المصطلح أيضاً على الاختبار المستمر للمخازن ذاتها". ويُعرّف الإثبات بأنه "الاختبار الوظيفي أو إطلاق الذخيرة والمتفجرات لضمان السلامة والاستقرار في التخزين وفي الاستعمال المقصود". ولا تشير المراقبة إلى الرقابة المادية في هذه الحالة.

(4) تعرّف عادة بأنها ذخيرة في شكل خرطوشة يقل عيارها (قطر المقذوف) عن 20 ملم.

(5) يشار إليها في الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة بـ "الانفجارات غير المخطط لها في مواقع الذخائر". وتشمل مجموعة البيانات المذكورة أيضاً الانفجارات أثناء نقل الذخيرة. انظر [الانفجارات غير المخطط لها في مواقع الذخائر] "Unplanned Explosions Munitions Sites". متاح على www.smallarmssurvey.org/weapons-and-markets/stockpiles/unplanned-explosions-at-munitions-sites.html.

(6) انظر Small Arms Survey, "Countdown to catastrophe: the Mpila ammunition depot explosions", in North Atlantic Treaty Organization, "Cyprus و Small Arms Survey 2014 (Geneva), pp. 156 and 157 accident: part II" (slide 14), presentation by the Munitions Safety Information Analysis Centre, PARARI 2013 conference, Canberra.

والتنمية وميزانيات مؤسسات الأمن الوطني ذات الصلة في المستقبل - في الكثير جدا من الأحيان في البلدان التي تعاني أصلاً من صعوبات اقتصادية وتواجه تحديات إنمائية وأمنية كبيرة.

15 - وتنشأ هذه الحوادث بسبب عدد من العوامل، يمكن أن يعزى معظمها إلى التحديات المتعلقة بالسلامة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك عدم كفاءة تدابير التخزين أو المناولة أو المراقبة. وبالرغم من إمكانية التصدي للعديد من التحديات عن طريق زيادة الاستعانة بالتوجيهات القائمة بشأن إدارة المخزونات - على النحو المبين في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول - فإن بعض التحديات ينشأ خارج سياق مخزونات الذخيرة الوطنية ويتطلب تدابير إضافية. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- (أ) أوجه القصور في تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة، وخاصة من خلال إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها؛
- (ب) استخدام دول مختلفة لنظم وسم مختلفة، تُطبّق في مكان الإنتاج على عبوات الذخيرة، مما يعقد تحديد الأخطار المتعلقة بالذخيرة والمجموعات المتوافقة؛
- (ج) الافتقار البالغ إلى القدرات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات والهيكل التنظيمية ذات الصلة، لإجراء المراقبة المقررة (تقييمات استقرار الحشوة الدافعة) والإثبات (اختبارات الأداء)؛
- (د) الافتقار إلى بيانات تقنية هامة (لا سيما فيما يتعلق بتوفير بيانات استقرار الحشوة الدافعة أو الوصول إلى تلك البيانات) المقدمة إلى زبائن الذخيرة - لا سيما في حالات نقل الفائض أو إعادة نقل الذخيرة؛
- (هـ) الافتقار إلى القدرات التنظيمية (انظر الفرع الرابع) - ولا سيما قدرة الدولة على إدارة قواتها الدفاعية والأمنية عبر مجموعة من الوظائف الأساسية، بما يشمل العقيدة والتنظيم والتدريب والمواد والأفراد والشؤون المالية والبنية التحتية وتدابير السلامة والأمن (التي كثيراً ما توصف بأنها "خطوط تمكين القدرات")⁽⁷⁾، اللازمة لإدارة الذخيرة على نحو مستدام وفعال (وفقاً للمبدأ التوجيهي 01-35 من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة).

باء - أمن الذخيرة وخطر تحويل مسارها

16 - في الفترة ما بين عامي 2009 و 2021، استعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية العاملة في 26 دولة أكثر من 600 000 وحدة من الذخيرة التقليدية المحوّل مسارها من الجماعات الإجرامية والإرهابية⁽⁸⁾. وهذه عينة من الذخيرة المحوّل مسارها، تم جمعها عبر منطقة جغرافية محدودة نسبياً. بيد أنها تشير، في غياب جمع البيانات على نطاق أوسع، إلى حجم مشكلة تحويل مسار الذخيرة في العالم.

(7) خطوط تمكين القدرات هي قدرات وظيفية لا تتصل بإدارة الذخيرة فقط، بل أيضاً بإدارة أي نوع من المعدات.

(8) في 9 تموز/يوليه 2021، بلغ هذا الرقم 605 248، وفقاً لبيانات جمعتها أفرقة التحقيق الميدانية التابعة لمنظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات، بما في ذلك البيانات المتاحة للجمهور التي تحمّل على النظام العالمي للإبلاغ عن الأسلحة iTrace - وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك في تمويله حكومة ألمانيا ومنظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات - إضافة إلى بيانات غير متاحة للجمهور (منها قدر كبير تحت الختم القضائي أو يجري التحقيق فيها) تجمعها منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات وتحلّلها بموجب اتفاقات ثنائية رسمية مع الدول التي تم فيها استرداد الذخيرة.

17 - ويؤثر تحويل مسار الذخيرة التقليدية على الدول والمجتمعات في العالم أجمع، سواء كان ذلك بفعل مصادر محلية أو بسبب القرب من دول تواجه مشاكل كبرى متصلة بتحويل المسار. وفي مناطق العالم المتضررة من ارتفاع مستويات الإجرام المسلح، حيث استخدمت الذخيرة ذات العيار الصغير المحوّل مسارها في عدد كبير من الأحداث التي أسفرت عن الوفاة أو الإصابة، يمكن أن تتجاوز التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العنف المسلح الذي تعاني منه أشد الدول تضررا 4 بلايين دولار سنويا⁽⁹⁾. وفي الدول المتضررة من النزاعات، يؤدي تحويل مسار الذخيرة التقليدية دورا رئيسيا في إدامة التمرد والإرهاب. فعلى سبيل المثال، يوفر أكثر من 40 000 وحدة من الذخيرة التقليدية المحوّل مسارها التي تم استردادها من تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية لمحة سريعة عن قوة النيران المتاحة لبعض الجهات غير التابعة للدول، مثل الذخيرة ذات العيار الصغير، وطلقات المدفعية، والصواريخ التي تعمل بالسقوط الحر، والصواريخ الموجهة - وبما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات⁽¹⁰⁾. وكان اقتناء الذخيرة التقليدية المحوّل مسارها على هذا النطاق مساعدا في استيلاء هذه الجماعات على الأراضي الوطنية لفترات طويلة من الزمن، مع ما يترتب عليه من آثار طويلة الأجل على السلام والأمن الدوليين.

18 - ومن الأبعاد الأخرى لمشكلة الذخيرة التقليدية، التي أثارت قلقا دوليا متزايدا في السنوات الأخيرة، التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فالمواد المتفجرة الموجودة ضمن الذخيرة التقليدية (بما في ذلك المواد التي يتم جمعها من الذخائر المتفجرة المهجورة والذخائر غير المنفجرة) يمكن أن تتيح للجماعات الإرهابية - وبعض التنظيمات الإجرامية - أداء أحسن وأكثر أمانا وموثوقية مما يمكن تحقيقه عادة من خلال إنتاج المتفجرات اليدوية الصنع⁽¹¹⁾. وإضافة إلى ذلك، فإن قيام الجماعات الإرهابية بإنتاج كميات ضخمة من منظومات الأسلحة اليدوية الصنع المصممة خصيصا لإشعال الذخيرة التقليدية أو إطلاقها يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير أمنية أكثر فعالية في مجال الذخيرة⁽¹²⁾.

19 - ولمشكلة تحويل مسار الذخيرة التقليدية أوجه عديدة، بما في ذلك فقدان الذخيرة وسرقتها من المخزونات المدنية المشروعة، وتحويلها إلى جماعات إجرامية وإرهابية برعاية الدولة، وتسريبها من المخزونات الوطنية المؤمنة بشكل غير فعال، وفي الحالات القصوى، اجتياح مواقع قوات الدفاع والأمن

(9) Geneva Declaration on Armed Violence and Development secretariat, *Global Burden of Armed Violence 2015: Every Body Counts* (Geneva, 2015), p. 173

(10) Conflict Armament Research, *Weapons of the Islamic State: A Three-Year Investigation in Iraq and Syria* (London, 2017)

(11) يشمل التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عددا من التدابير المتصلة بالذخيرة، منها ما يلي: (أ) إزالة الذخائر غير المنفجرة والتخلص من المخزونات الموروثة غير الخاضعة للحراسة من أجل منع الجماعات الإرهابية من الحصول بسهولة على المتفجرات المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ و (ب) تعزيز أمن المخزونات لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الذخائر المتفجرة المحوّل مسارها؛ و (ج) فرض ضوابط وطنية على نقل المتفجرات والسلائف الكيميائية المتفجرة وتوافرها.

(12) انظر: Conflict Armament Research, *Technical Report: Islamic State Recoilless Launcher Systems* (London, 2018) و Conflict Armament Research, *Frontline Perspective: Islamic State's Multi-role IEDs* (London: 2017)

الوطنية أو انهيار الدولة نفسها⁽¹³⁾. ورغم أنه لا يمكن التصدي بسهولة لجميع أوجه تحويل المسار هذه (مثل اندلاع حرب كبرى تؤدي إلى انهيار الدولة) عن طريق تعزيز إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، فللعدد منها أسباب متشابهة، ويمكن من ثم معالجتها بطرق متماثلة. ونظر الفريق في طائفة واسعة من ديناميات تحويل المسار وحدد عدة ديناميات يعتقد أن من الأهمية الحاسمة التصدي لها وأنه يمكن التخفيف منها إلى حد بعيد باتخاذ تدابير دولية متضافرة لمكافحة تحويل المسار:

- (أ) الذخيرة التقليدية الموروثة المتداولة في بيئات ما بعد النزاع، سواء كانت مخبأة بصورة غير مشروعة، أو مخزنة بصورة غير مشروعة أو مهجورة أو متروكة دون إزالة كذخائر غير منفجرة؛
- (ب) إعادة نقل الذخيرة التقليدية إلى وجهات وأطراف غير مأذون لها في الدول المتلقية، بما في ذلك مسألة تحويل مسارها إلى جماعات إجرامية وإرهابية برعاية الدولة؛
- (ج) المشاكل التي تواجهها الدول الموردة في تحديد أطراف سلسلة الإمداد بشكل كامل، أو التحقق من وثائق النقل والمستخدمين النهائيين، قبل نقل الذخيرة التقليدية؛
- (د) نظم الوسم وحفظ السجلات، بما في ذلك وثائق النقل والشحن والتسليم، التي تفتقر إلى التحديد اللازم لتعقب أثر أنواع معينة من الذخيرة التقليدية في حالة تحويل مسارها (مع التسليم بأنه لا يمكن تعقب أثر معظم الذخيرة ذات العيار الصغير عند إزالتها من عبواتها ويصعب في كثير من الأحيان تعقب أثرها، حتى عندما تبقى في عبواتها الأصلية، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى عمليات النقل بأحجام كبيرة إلى العديد من الجهات التي تتلقى رقم الدفعة أو الكمية نفسها. بيد أن ذلك لا يحول دون الفائدة المحتملة من تحديد المعلومات، بما في ذلك العلامات الموضوعية على الذخيرة وعبواتها، التي قد تساعد على تحديد أنماط تحويل المسار في ظروف معينة)؛
- (هـ) القدرة المحدودة لدى بعض السلطات الوطنية على تحديد الذخائر التقليدية المحوّل مسارها بعد استردادها من الجماعات الإجرامية والإرهابية؛ وجمع البيانات المتعلقة بتحويل مسار الذخيرة وتحليلها؛ وتبادل المعلومات (سواء على الصعيد الوطني أو مع الدول الأخرى وأحياناً لأسباب قانونية)⁽¹⁴⁾.

رابعاً - ضرورة اتباع نهج شامل لإزاء إدارة الذخيرة

ألف - أساليب لمعالجة مسألة إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها بطريقة فعالة ومستدامة

- 20 - بالنظر إلى المخاطر المشار إليها في الفرع الثالث، لاحظ الفريق أنه ثمة حاجة ملحة إلى معالجة مسألة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها من منظوري السلامة والأمن على السواء.
- 21 - ولاحظ الفريق أن تدابير السلامة تشمل جميع التدابير الرامية إلى حماية الأفراد والبنية التحتية والبيئة من المخاطر الناجمة عن الذخيرة التقليدية. وأقر أيضاً بأن مخاطر السلامة تقع طوال دورة حياة الذخيرة،

(13) انظر الورقة المقدمة باسم رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، المعنونة "تصنيف نموذجي لتسريب الذخيرة" (GGE/PACAS/2020/3).

(14) انظر، على سبيل المثال، ورقة العمل التي قدمتها غانا بعنوان "أولويات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا". متاحة على <https://unoda-web.s3.amazonaws.com/wp-content/uploads/2020/01/GGE.Ghana-working-paper-11.pdf>.

ولا توجد في المخزونات الوطنية فقط، ولا يمكن من ثم تخفيفها بواسطة التدابير المتعلقة بالمخزونات وحدها على وجه التحديد.

22 - ولاحظ الفريق أيضاً أن تدابير الأمن تشمل جميع التدابير الرامية إلى منع تحويل مسار الذخيرة إلى الجماعات الإجرامية والإرهابية. وفي هذا الصدد، أشار الفريق إلى إمكانية حدوث تحويل مسار الذخيرة عبر سلسلة من المعاملات طوال دورة حياة الذخيرة. ويقر هذا النهج أيضاً بضرورة توفّر أكبر قدر ممكن من المعرفة بسلسلة الإمداد⁽¹⁵⁾.

23 - ولاحظ الفريق أن هذه العمليات - سواء كان التركيز فيها على تحديد مخاطر السلامة أو أوجه القصور الأمني في سلسلة الإمداد - ينبغي أن تكون على هيئة حلقة من التعليقات، يفضي بموجبها الكشف المتواصل عن المشاكل إلى الدفع بالدول إلى اتخاذ تدابير تصحيحية لتعزيز سلامة الذخيرة وأمنها طوال دورة حياتها.

24 - وبناء على ذلك، اعتمد الفريق نهجاً يقوم على الإدارة طوال دورة الحياة عند النظر في المخاطر، وكذلك تدابير لتعزيز إدارة الذخيرة بطريقة تتسم بالسلامة والأمن والاستدامة. وقام الفريق أيضاً بتقسيم الإدارة طوال دورة الحياة إلى مراحل مختلفة، وذلك من أجل تحديد مخاطر معينة وتدابير تتطابق على كل مرحلة، على النحو التالي:

- (أ) الإنتاج: المرحلة التي تصنع فيها الشركة الذخيرة؛
- (ب) ما قبل النقل (ترخيص الصادرات): المرحلة السابقة على نقل دولي للذخيرة من كيان إلى آخر. ويمكن أن تجري هذه المرحلة عدة مرات طوال دورة حياة الذخيرة؛
- (ج) النقل (على الصعيدين الوطني والدولي): المرحلة التي يقوم فيها أحد الكيانات (القيم) بنقل الذخيرة مادياً إلى قيم آخر. ويمكن أن تحدث هذه المرحلة عدة مرات طوال دورة حياة الذخيرة؛
- (د) التخزين: المرحلة التي تقوم فيها دولة أو كيان آخر بتخزين الذخيرة. ويمكن أن تحدث هذه المرحلة عدة مرات طوال دورة حياة الذخيرة؛
- (هـ) الاستعادة: المرحلة التي تتولى فيها قوات الدفاع والأمن الوطنية عهد الذخيرة التي كانت قد خبئت بشكل غير مشروع، أو ضُبطت خلال عمليات قوات الدفاع والأمن أو استولت عليها في ميدان المعركة (بما في ذلك الذخيرة المتفجرة المهجورة والذخائر غير المنفجرة)؛
- (و) الاستخدام والتخلص: المرحلة التي يجري خلالها استخدام الذخيرة (أي بإشعالها أو إطلاقها) أو التخلص منها.

25 - وأقرّ الفريق بأن ثمة تدابير عديدة يمكن أن تعزز إدارة الذخيرة بطريقة تتسم بالسلامة والأمن والاستدامة طوال دورة حياتها. وفي حين أن بعض هذه التدابير لا ينطبق إلا على مراحل محدّدة في حياة

(15) United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), *Conventional Ammunition Management: Gap Analysis* (2019) and *Key Issues and Processes Pertinent to the Management of Conventional Ammunition: Report of the Third Seminar* (2019).

الذخيرة التقليدية، تنطبق تدابير أخرى خلال جميع المراحل، مما يعزز تركيز الفريق على حلقات التعليقات. ويجري على هذا الأساس عرض التدابير المحددة في الفرعين الخامس والسادس.

26 - وأخيراً، عند النظر في الأمور التي تكفل فعالية واستدامة نظام إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، أقر الفريق بأن الدول تحتاج إلى قدرات تنظيمية مناسبة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، تشمل هذه القدرات: (أ) عمليات محدّدة تتعلق بالذخيرة طوال دورة حياتها، وتتراوح بين شراء الذخيرة واستخدامها والتخلص منها؛ و (ب) هياكل تنظيمية تتيح تحديد وتوزيع المسؤوليات عن كل عملية طوال دورة حياة الذخيرة؛ و (ج) خطوط تمكين القدرات. وليس لدى جميع الدول القدرات التنظيمية، بما في ذلك المؤسسات والهياكل التنظيمية ذات الصلة، اللازمة لسن تشريعات لإدارة سليمة للذخيرة.

باء - الأطر الدولية القائمة

27 - على الصعيد العالمي، قُدمت التزامات طوعية وبذلت جهود لوضع المعايير لمعالجة مسألة الذخيرة التقليدية في شكل معاهدات وترتيبات ومبادئ توجيهية دولية ووثائق عن أفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

28 - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، هناك العديد من الأطر التي تتناول مسألة الذخيرة ضمن نطاق تطبيقها وتضطلع بدور هام في تحديد المتطلبات الوطنية المتعلقة بالذخيرة التقليدية.

29 - وعند النظر في الأطر الدولية القائمة المختلفة، لاحظ الفريق أنها تتناول بعض جوانب إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، لكنها تقصر بصورة جماعية في تناول الجوانب التالية:

(أ) يميل معظم الأطر القائمة إلى التركيز على ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وليس على كامل طيف الذخيرة التقليدية؛

(ب) كثيراً ما تكون الأطر التي تتناول بالكامل جميع أنواع الذخيرة ضيقة النطاق وينصب تركيزها إما على إدارة المخزونات أو على ضوابط النقل؛

(ج) تميل الأطر القائمة إلى التعامل مع الذخيرة باعتبارها ملحقة بمنظومات الأسلحة، حيث يشيع فيها استخدام عبارات مثل "والذخائر المتصلة بها"؛

(د) تختلف تعريف الذخيرة اختلافاً كبيراً فيما بين مختلف الأطر؛

(هـ) لا توفر الأطر المتعلقة بضوابط النقل، التي تتضمن معايير تقييم المخاطر السابقة على النقل، سوى القليل من التفاصيل بشأن مؤشرات مخاطر تحويل مسار الذخيرة.

30 - وبالتالي، عندما يُنظر إلى الأطر القائمة بمجموعها، يتبين أنها لا تتناول مسألة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها بطريقة شاملة.

31 - ومما لا يقل عن ذلك أهمية أنه لا يوجد إطار قائم يتمتع بعضوية ذات نطاق عالمي.

32 - وبالنظر إلى هذه الملاحظات، لاحظ الفريق أن عدم وجود إطار مقبول على النطاق العالمي لمعالجة مسألة تدابير إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها يطرح التحديات العملية التالية:

(أ) لما كان معظم الأطر يميل إلى تناول مسألة ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، فهناك ميل إلى عدم التطرق للكثير من المخاطر المقترنة بالذخائر ذات الأعيرة الكبيرة؛

(ب) لأن كانت إدارة المخزونات طريقة فعالة لمعالجة مخاطر السلامة والأمن داخل مخزونات الذخيرة وما يقترن بذلك من نقل - وتعالج مسألة تنفيذها معالجة شاملة في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول - فإنها لا تعالج مخاطر السلامة والأمن العديدة التي تقع خارج سياق مخزونات الذخيرة. ولما كانت الأطر محدودة النطاق عموماً، فإنها تغفل الصلات البالغة الأهمية بين سلامة الذخيرة وأمنها؛

(ج) بالنظر إلى أن الأطر القائمة تتعامل مع الذخيرة باعتبارها ملحقة بالأسلحة، فإن معظم أحكامها موجه نحو إدارة الأسلحة ولا يتناول على وجه التحديد تحديات السلامة والأمن المختلفة في كثير من الأحيان التي تطرحها الذخيرة. ولا يجري تناول المشاكل المحددة المقترنة بالذخيرة في حد ذاتها على مستويات مختلفة إلا في مجالي المتفجرات من مخلفات الحرب وإدارة المخزونات⁽¹⁶⁾.

33 - وأخيراً، يمكن القول بأن الأطر القائمة لا تتضمن تدابير الأمن الضرورية، التي تنطبق في جميع مراحل الإدارة طوال دورة الحياة (بما في ذلك على طول سلسلة الإمداد) للحد من تحويل المسار. ومن جملة هذه التدابير التحليل المنهجي للبيانات بشأن الذخيرة المحوّل مسارها، التي يجري توليدها من خلال جمع الذخيرة المصادرة والمستعادة، ومن خلال تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية، بغرض كشف مصادر تحويل المسار وقياسها كمياً، وهو ما يوفر بالتالي أساساً لصياغة تدابير فعالة لمعالجة هذه المسألة.

خامساً - سلامة الذخيرة

34 - عند النظر في مخاطر السلامة المتعلقة بالذخيرة، رحب الفريق بالتدابير الشاملة المتعلقة بسلامة المخزونات وأمنها وإدارتها التي عولجت في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من المعايير المتعددة الأطراف والوطنية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الإقليمية أو دون الإقليمية، يوفر إما توجيهات معادلة أكثر تفصيلاً أو توجيهات إضافية بشأن إدارة المخزون.

35 - وإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أن مخاطر السلامة المتعلقة بالذخيرة تتجاوز نطاق المخزونات الوطنية وحدد تدابير السلامة ذات الصلة التي تنطبق في مختلف مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، على النحو المبين في الجدول 1.

(16) البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفروطة الضرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس) والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

الجدول 1

تدابير سلامة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

المرحلة	تدابير السلامة طوال دورة الحياة الموصى بها
الإنتاج	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للدول أن تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر السلامة المتعلقة بالذخيرة في مرافق الإنتاج عن طريق كفالة تطبيق تلك المرافق للمبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة (على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول) • يمكن للدول تيسير التخزين الآمن للذخيرة في مواقع التخزين عن طريق تشجيع منتجي الذخيرة على استخدام نظام ورموز الأمم المتحدة لتصنيف مخاطر المتفجرات^(أ) • يمكن للدول تيسير إمكانية تعقب الذخيرة طوال دورة حياتها^(ب) لأسباب تتعلق بالمحاسبة، من خلال تشجيع وضع علامات التعريف، عند الإمكان ومتى كان ذلك قابلاً للتنفيذ ومتسقاً مع التشريعات الوطنية، لأغراض حفظ السجلات الدقيقة • بوسع الدول أن تنتظر في تشجيع قطاع الصناعة، الذي يعمل جنباً إلى جنب مع السلطات الوطنية المعنية بإدارة الذخيرة، على صقل أو إنشاء تكنولوجيات لاختبار استقرار الحشوة الدافعة للذخيرة في الميدان وفي الوقت المناسب
ما قبل النقل (ترخيص الصادرات)	<ul style="list-style-type: none"> • بوسع الدول، عند الإمكان ومتى كان ذلك متسقاً مع التشريعات الوطنية، أن تنتظر في المعايير أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بسلامة المخزونات المستخدمة في الجهات التي تنقل إليها الذخيرة، وكذلك في المعلومات المتوفرة عن سجل سلامة الذخيرة في تلك المواقع، حين تتولى إعداد تقارير تقييم المخاطر قبل النقل (ترخيص الصادرات)^(ج)
النقل (على الصعيدين الوطني والدولي)	<ul style="list-style-type: none"> • يمكن للدول أن تعزز سلامة الذخيرة في النقل بتشجيع وكلاء النقل على تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة (على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول)
سلامة المخزونات	<ul style="list-style-type: none"> • بوسع الدول، عند شراء ذخيرة، أن تشجع الموردين على إرسال بيانات المنتجين المتعلقة بالسلامة وبمراقبة الجودة، بما في ذلك سجلات اختبارات المراقبة والإثبات أو السجلات الرئيسية لمواد الدفع، مع الذخيرة المنقولة - خاصة فيما يتعلق بعمليات نقل فائض الذخيرة أو في حالة إعادة نقل الذخيرة (إعادة التصدير) • يمكن للدول أن تزيد من الفرص المتاحة لها للحفاظ على المكاسب التي حققتها برامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي عن طريق تعزيز أو تطوير قدراتها التنظيمية الوطنية (بما في ذلك خطوط تمكين القدرات، على النحو المذكور في الفرع الرابع من هذا التقرير وفي المبدأ التوجيهي 01-35). ويمكن لبرامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي أن تدعم هذه التدابير من خلال التدريب ونقل المعارف

المرحلة

تدابير السلامة طوال دورة الحياة الموصى بها

- دون المساس بسلطة مجلس الاستعراض التقني لبرنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة بشأن إعداد المبادئ التوجيهية واستعراضها واستكمالها المستمرين، ينبغي للدول تشجيع الهيئات ذات الصلة على إعداد المزيد من التوجيهات المكملّة لإنكاء الوعي بالمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتخزين الذخيرة على الصعيد الوطني وتحسين تنفيذها، عند الاقتضاء
- دون المساس بسلطة المجلس بشأن إعداد المبادئ التوجيهية واستعراضها واستكمالها المستمرين، ينبغي للدول أن تعزز أنشطة الترويج للمبادئ التوجيهية على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل من بينها برامج المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف أو المتعددة الجنسيات
- دون المساس بسلطة المجلس بشأن إعداد المبادئ التوجيهية واستعراضها واستكمالها المستمرين، ينبغي للدول أن تشجع الهيئات ذات الصلة على ترجمة المبادئ التوجيهية بشأن الذخيرة والتوجيهات المكملّة إلى لغات أخرى
- الاستعادة يمكن للدول أن تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر السلامة عن طريق تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة (على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول) على المرافق التي يجري فيها تخزين الذخيرة المستردة وأيضاً عن طريق الاستعادة و/أو التخلص السريع من الذخيرة المنفجرة المخبأة بطريقة غير مشروعة أو المهجورة والذخيرة غير المنفجرة بعد أن تكون قد قيّمت؛
- الاستخدام والتخلص بوسع الدول أن تعتمد عمليات وطنية، وفقاً للمعايير أو المبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً، لتقييم سلامة الذخيرة التي تحتفظ بها قوات الدفاع والأمن واستقرارها وإمكانية استعمالها بعد النشر العملياتي وتصنيفها على هذا الأساس
- بوسع الدول والهيئات ذات الصلة المأذون لها حسب الأصول أن تتحقق، من خلال المحاسبة وحفظ السجلات الفعّالين، من التخلص من الذخيرة التي تحتفظ بها قوات الدفاع والأمن (بما في ذلك تسجيل الأرقام المسلسلة وأرقام الكميات أو الدفعات الخاصة بالذخائر المنزوع طابعها العسكري أو المدمرة)

(أ) *Globally Harmonized System of Classification and Labelling of Chemicals (ST/SG/AC.10/30/Rev.8)*، (منشورات الأمم المتحدة، 2019). متاح على https://www.unece.org/fileadmin/DAM/trans/danger/publi/ghs/ghs_rev08/ST-SG-AC10-30-Rev8e.pdf

(ب) لا يمكن معالجة وسم الذخيرة دون الإشارة إلى إمكانية تعقب الذخيرة في نظم حفظ السجلات. غير أن الفريق شعر أنه من الأهمية التمييز بين إمكانية تعقب الذخيرة لأسباب تتعلق بالسلامة أو بأداء المنتج وتعقب الذخيرة لتحديد الأطراف المسؤولة عن تحويل مسارها. فالأولى تعمل بطريقة أقرب ما تكون إلى الطريقة التي يدير بها المصنعون والموزعون الإمداد في سوق للمسلح الاستهلاكية. ويستخدم المنتجون أرقام الكميات والدفعات لربط الذخيرة بزئان محددين. ويمكنهم ذلك من طلب إعادة المنتجات المعيبة بعد البيع، أو إسداء المشورة إلى الزبائن بشأن المسائل المتصلة بالسلامة أو الأداء، إذا ما تبين أنها معيبة. وبالمثل، يستخدم مديرو المخزونات أرقام الكميات والدفعات لا لتحديد الموقع المادي للذخيرة فحسب، بل أيضاً لحفظ السجلات المتعلقة بحالتها ومدة صلاحيتها ونتاج اختباراتها وصيانتها. والواقع أن متطلبات وسم الذخيرة وحفظ سجلاتها مماثلة لتلك المتعلقة بتعقب الذخيرة - ولا يوجد اختلاف سوى في الأهداف (انظر مناقشة تعقب الذخيرة في الحاشية (ب) الواردة أسفل الجدول 2).

(ج) يمكن العثور على سابقة لتلك التدابير في الصفحة 128 من دليل المستخدم الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الموقف الموحد للمجلس 2008/944/CFSP، الذي يحدد قواعد مشتركة تنظم مراقبة الصادرات التكنولوجية والمعدات العسكرية.

ألف - تدابير السلامة المنطبقة على جميع مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها

36 - إضافة إلى التدابير الواردة في الجدول 1 أعلاه، لاحظ الفريق الدور البالغ الأهمية لتدابير السلامة التي تطبق على جميع مراحل دورة حياة الذخيرة التقليدية. ولأداء المراقبة والإثبات طوال دورة حياة الذخيرة دور محوري في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن توفير التدريب والقدرات التقنية المتعلقة بالعمليات اللازمة للمراقبة الفعالة. وتوفر المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول، التوجيه اللازم في هذا الصدد.

37 - وشدد الفريق أيضاً على ضرورة قيام الدول بالمراجعة المنتظمة لتدابير سلامة الذخيرة، والتحقق الكامل في حوادث الذخيرة، بما في ذلك الانفجارات غير المخطط لها، وتتفح أو وضع تدابير التخفيف من المخاطر بناء على ذلك.

38 - وفي هذا الصدد، أقر الفريق بأهمية جمع وتحليل المعلومات المفتوحة المصدر بشأن الحوادث ذات الصلة بالسلامة فيما يتعلق بالذخيرة وبرامج إدارة المخزونات، بهدف تحديد المخاطر ووضع نهج لإدارة المخاطر.

39 - وأخيراً، أكد الفريق أنه ينبغي للدول تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة، كما ترد في المبادئ التوجيهية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول، طوال دورة حياة الذخيرة وليس فقط على المخزونات الوطنية (وذلك على سبيل المثال في مرافق الإنتاج، وفي مواقع التخزين المؤقت أثناء النقل أو العبور، وبشأن الذخيرة أثناء النقل، وبشأن الذخيرة المخزنة في مساح العمليات). وشدد الفريق في هذا الصدد على أهمية استخدام الدول للعمليات المعترف بها دولياً في إدارة المخزون لتسجيل الذخيرة المنشورة أثناء العمليات.

باء - القيود الحالية على تطبيق تدابير السلامة المتخذة طوال دورة حياة الذخيرة

40 - لاحظ الفريق أن قدرة الدول على تنفيذ تدابير السلامة الواردة أعلاه تتنوع بشدة وكثيراً ما تعتمد على الهياكل والعمليات والتشريعات الوطنية المتوفرة مسبقاً لدى الدول. وتتفاوت القدرات الوطنية أيضاً بحسب أنواع الذخيرة المستخدمة لدى الدولة المعنية.

41 - ويؤدي ميل بعض الدول إلى اعتبار الذخيرة التي نفذت مدة صلاحيتها - وحتى الذخيرة غير المستقرة - من بين الأصول الاستراتيجية، وليس الخصوم، إلى عرقلة التحليل الفعال للمخاطر والتكاليف. وأقر الفريق في هذا الصدد بأنه على الرغم من أن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها تتطلب على تكاليف كبيرة، فإن تلك التكاليف يمكن أن تبدو صغيرة عند تقدير تكاليف آثار الانفجارات العرضية في مواقع تخزين الذخيرة.

42 - وأقر الفريق أيضاً بالصعوبات التي تواجهها الدول في إعداد قدراتها التنظيمية أو تعزيزها أو تقويتها (العمليات والهياكل وخطوط تمكين القدرات) لأن ذلك قد ينطوي على ضرورة سن إصلاحات على امتداد القطاع الأمني. بيد أن الفريق شدد على أهمية النظر في تلك القدرات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للذخيرة.

43 - وأخيراً، أقر الفريق بأن الدول لم تستخدم بالكامل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمد عليها الدول. وي طرح ذلك تحدياً كبيراً أمام التطبيق الأوسع للتدابير السليمة في مجال سلامة الذخيرة طوال دورة حياتها.

جيم - التدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ تدابير السلامة طوال دورة الحياة

أنشطة الترويج للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة

44 - أعرب الفريق عن ترحيبه بالاستعراضات الجارية للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة التي يجريها مجلس الاستعراض التقني لبرنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، بمدخلات من فريق التنسيق الاستراتيجي. وأكد الفريق سلطة المجلس وأقر بأن استعراض المبادئ التوجيهية وتحديثها ينبغي أن يسترشداً بالاعتبارات التقنية.

45 - ولاحظ الفريق أن تطبيق المبادئ التوجيهية يكتسي أهمية قصوى في التصدي لمخاطر السلامة المرتبطة بالذخيرة التقليدية. وأقر أيضاً بأن جهوداً كبيرة تبذل لتفعيل المبادئ التوجيهية من خلال إعداد مواد لدعم التنفيذ، وتقديم الدعم التقني، وبرمجة إدارة المخزونات.

46 - وتشمل هذه الجهود مجموعة أدوات دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، التي تتضمن مجموعة من الأدوات التقنية، وإعداد وثائق دعم المبادئ التوجيهية، بما في ذلك دليل المسار الحرج للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، ودليل وضع معايير وطنية لإدارة الذخيرة، واستخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة في البيئات المتأثرة بالنزاعات والبيئات المنخفضة القدرات، ومختلف البرامج الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف والمتعددة الجنسيات المتعلقة ببرامج إدارة المخزونات التي تضع المبادئ التوجيهية التقنية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول في صميم أنشطة تعزيز إدارة المخزونات. ولاحظ الفريق أنه على الرغم من جهود تيسير التشغيل هذه، فإن العديد من مؤسسات الأمن الوطني وهيئات التنفيذ الوطنية ذات الصلة لا تترك وجودها، وذلك لأن إدارة المخزونات لا تحظى في كثير من الأحيان بأولوية كافية في عملية صنع القرارات على الصعيد الوطني. وفي بعض الحالات، تقاوم ذلك بسبب الافتقار إلى الاتصالات فيما بين الوكالات والإرادة السياسية.

47 - وفي هذا الصدد، خلص الفريق إلى أن هناك حاجة إلى زيادة التوعية في مجال إدارة الذخيرة ولاحظ الدور الحاسم الذي تؤديه مجموعة واسعة من المبادرات والمشاريع والتدابير الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف والمتعددة الجنسيات في تعزيز المبادئ التوجيهية التقنية. وعلى وجه الخصوص، رحب الفريق بالمبادرة المشتركة بين مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لإنشاء فريق استشاري معني بإدارة الذخيرة⁽¹⁷⁾.

48 - وأخيراً، لاحظ فريق الخبراء أن تقييمات القدرات الوطنية وما ينتج عنها من عمليات تخطيط يشكّلان الأساس الذي تقوم عليه المبادرات الناجحة لإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. وفي هذا الصدد، أدت برامج المساعدة الدولية في مجال بناء القدرات دوراً حيوياً في الشروع في اتخاذ إجراءات وطنية بشأن إدارة الذخيرة - ولا سيما بالنسبة إلى الدول التي تواجه تحديات في توضيح طبيعة ونطاق التحديات التي تواجهها إدارة المخزونات الوطنية. ومن أجل وضع نهج موحد لتنفيذ المبادئ الأساسية لإدارة الذخيرة، دعا الفريق

(17) تتمثل الأهداف الرئيسية للفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة فيما يلي: تعزيز زيادة استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والممارسات الجيدة؛ ودعم الدول، بناء على طلبها، بإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها وفقاً للمبادئ التوجيهية، سواء بشكل مباشر أو بالتعاون مع برامج أخرى؛ ودعم وضع استجابات منسقة ومتكاملة.

جميع برامج المساعدة الدولية في مجال بناء القدرات إلى تعزيز ممارسات إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها التي تتماشى مع المبادئ التوجيهية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول.

تشجيع مبادرات الإدارة المستدامة للمخزونات

49 - أجرى الفريق مشاورات واسعة النطاق بشأن العوامل الرئيسية الكامنة وراء المبادرات الناجحة لإدارة المخزونات. ولاحظ أن هناك تفاوتات كبيرة في نطاق البرامج ذات الصلة وتوفير الموارد لها وفعاليتها. وخلص الفريق إلى أن الإدارة المستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها تتطلب، في جملة أمور، الإرادة السياسية والقدرات والموارد التنظيمية للدولة المعنية، على النحو المذكور في المبادئ التوجيهية. ولهذا الغرض، من الأهمية بمكان أن تستحدث الدول عمليات وهياكل تنظيمية (بما في ذلك الهياكل المشتركة بين الوكالات) لإدارة الذخيرة داخل مؤسساتها الوطنية تكون كافية لإدارة الذخيرة التقليدية. ومن دون هذه المنظمات الوطنية لإدارة الذخيرة، تتحو فوائد برامج المساعدة إلى عدم البقاء طويلا.

50 - وإلى جانب عملية إدارة الذخيرة والهياكل الوطنية لإدارة الذخيرة داخل المؤسسات الوطنية المعنية، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في استحداث أو تعزيز خطوط تمكين قدراتها.

51 - ولاحظ الفريق ضرورة أن تستند إدارة الذخيرة إلى المعايير الوطنية، لكي تكون فعالة ومستدامة. وينبغي أن تدعم برامج المساعدة الدولية في مجال بناء القدرات استحداث الأنظمة والسياسات ذات الصلة أو تكييفها داخل المؤسسات الوطنية التي قد تختلف فيها متطلبات إدارة الذخيرة.

52 - وأخيرا، أدرك الفريق أن الإدارة المستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها تتطلب المسؤولية الوطنية والتعاون الإقليمي والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وخلص الفريق إلى أنه بوسع برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة تنسيق الاستجابات للتحديات والمتطلبات المذكورة أعلاه، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مع الاستفادة من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة وتنشيطها واستكمالها.

سادسا - أمن الذخيرة

53 - لاحظ الفريق أن أمن الذخيرة يحظى بتغطية أقل بكثير في الأطر الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مما تحظى به إدارتها المأمونة. وتقتصر التوجيهات النصصية المتعلقة بأمن الذخيرة عموما على الوثائق التي تركز على إدارة المخزونات، مثل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول، التي تركز أساسا على الأمن المادي للذخيرة المخزنة. وهذا يترك أقسام كبيرة من الإدارة طوال دورة الحياة (بما في ذلك الأجزاء الهامة من سلسلة الإمداد) خارج نطاق الاهتمام الدولي.

54 - ويسلط اعتماد نهج الإدارة طوال دورة الحياة إزاء أمن الذخيرة التقليدية الضوء على كل من التحديات المواجهة والفرص المتاحة في إدارتها. وكثيرا ما تكون سلاسل الإمداد معقدة، ويمكن أن تمتد عبر القارات، وقد تتطوي على سلسلة من المعاملات التي تمتد لسنوات، إن لم تكن عقودا. واستجابة لذلك، تأخذ الإدارة طوال دورة الحياة في الحسبان أوجه الترابط بين التدابير الأمنية على طول سلسلة الإمداد، مما يعني أن تدبيرا متخذًا في مرحلة ما من سلسلة الإمداد (مثل تقييم مخاطر ما قبل النقل) يمكن أن يُقلّل من المخاطر الأمنية (مثل تحويل مسار المخزونات) فيما بعد على طول السلسلة.

55 - وأقرّ الفريق بأن الذخيرة سلعة استهلاكية. وفي هذا الصدد، اعترف بتعدد تدابير التحقق بعد التسليم، المتخذة بعد وصول الذخيرة إلى وجهتها، حيث يصبح من الصعب بصورة متزايدة التمييز بين ما إذا كانت الذخيرة قد نقلت إلى أطراف ثالثة أو استُخدمت من قبل الجهة المتلقية النهائية. وبينما أشار الفريق في هذا الصدد إلى أن تدابير التحقق بعد التسليم قد تظل نافعة إلى حد ما، فقد شدّد على أن مرحلة ما قبل التسليم مرحلة حرجية بشكل خاص في منع تحويل مسار الذخيرة التقليدية.

56 - وترد في الجدول 2 لمحة عامة عن التدابير الأمنية المتعلقة بالذخيرة. وعلى غرار تدابير السلامة المبينة أعلاه، فإنها تتبع نهج الإدارة طوال دورة الحياة. وتسعى هذه التدابير، التي تُتخذ بصورة جماعية، إلى تعزيز شفافية سلسلة الإمداد قبل النقل، وإعاقة عمليات النقل غير الموافق عليها وتحديد تحويل المسار ومعالجته عند حدوثه.

الجدول 2

التدابير الأمنية المتعلقة بالذخيرة طوال دورة حياتها

المرحلة	تدابير السلامة طوال دورة الحياة الموصى بها
الإنتاج	<ul style="list-style-type: none"> • يمكن للدول أن تقلل إلى أدنى حد ممكن من خطر تحويل المسار من مرافق الإنتاج عن طريق ضمان أن تتبع هذه المرافق مبادئ ونظم أمن المخزونات المنصوص عليها في المبدأ التوجيهي 09-10 من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، المعنون "مبادئ ونظم الأمن" وغيرها من المبادئ والنظم الأمنية ذات الصلة (التي تقر بدور الصناعة المكمل لدور الدول في وضع التوجيهات والممارسات ذات الصلة) • يمكن للدول أن تزيد من احتمالات نجاح تعقب^(أ) الذخيرة التقليدية وحسب الاقتضاء، تغليفها - وفي الحالة المحددة لمعظم الذخيرة ذات العيار الصغير، تغليفها أساساً - عن طريق وضع علامات كافية عليها • يمكن للدول أن تعزز قدرتها على رصد تحويل مسار الذخيرة ذات العيار الصغير عن طريق إدراك ما يلي: (أ) يجوز استخدام العلامات الأساسية الموضوعة على فرادى وحدات الذخيرة (التي تحدد الجهة المصنعة وسنة الإنتاج)، في بعض الحالات، للكشف عن تحويل مسار الذخيرة وتعقبها و (ب) تسمح محددات الهوية الجماعية (مثل أرقام الكميات والدفعات) التي توضع على عبوات الذخيرة، في بعض الحالات، بتعقب شحنات محددة من الذخيرة، حيثما يكون ذلك ممكناً وعملياً ومتسقاً مع التشريعات الوطنية^(ب) • ينبغي للدول أن تنتظر في وضع علامات على العبوة الخارجية الأساسية للذخيرة لبيان ما يلي: (أ) هوية الجهة المصنعة؛ (ب) أرقام الكميات والدفعات التعريفية المتعلقة بوحدة الذخيرة المجمعة، وحسب الاقتضاء، العناصر المكونة لها (الحشوة المتفجرة والحشوة الدافعة)؛ (ج) العيار؛ (د) الحمل أو الحشوة؛ (هـ) تصنيف الأمم المتحدة ذو الصلة للمخاطر • بوسع الدول، إذا اشترطت أنواعاً محددة من وسم الذخيرة، أن تطلبها من منتجي الذخيرة أثناء عمليات شراء الذخيرة التي تقوم بها^(ج)

- يمكن للدول أن تحد من المخاطر الأمنية بتشجيع منتجي الذخيرة، حيثما يكون ذلك ممكنا وعمليا ومتسقا مع التشريعات الوطنية، على الاحتفاظ بنظم فعالة للمحاسبة وحفظ السجلات تسمح باستخراج سجلات المبيعات والنقل التفصيلية (حسب الرقم المتسلسل أو رقم الدفعات أو الكميات). وفي الحالة المثالية، ينبغي أن تكون هذه السجلات رقمية ويسهل استخراجها وأن يحتفظ بها لأطول وقت ممكن
- بوسع الدول أن تكبل الدور الرئيسي الذي تؤديه سلطات ترخيص الصادرات في إجراء تقييمات لمخاطر تحويل المسار عن طريق تشجيع منتجي الذخيرة على بذل العناية الواجبة في التحقق من هويات العملاء والأطراف الأخرى في سلسلة الإمداد، وتوخي اليقظة إزاء تزوير وثائق المستخدم النهائي أو إساءة استعمالها، وإبلاغ سلطاتها الوطنية المختصة بالحالات التي تنطوي على محاولة الاستيلاء غير المشروع دون إعفاء سلطات ترخيص الصادرات من واجباتها القانونية
- يمكن للدول (المصدرة أو المستوردة) أن تحد من المخاطر الأمنية بتشجيع بائعي الذخيرة على إدراج جميع أرقام كميات ودفعات الذخيرة في وثائق المبيعات، حيثما أمكن، لأغراض التحقق بالرجوع إلى وثائق النقل والشحن والتسليم (أي سجل ورقي غير منقطع)
- ما قبل النقل (ترخيص الصادرات) بوسع الدول أن تنتظر، عند الاقتضاء، في جعل استخدام شروط عدم إعادة النقل إلزامية في شهادة المستخدم النهائي للمستفيدين النهائيين من الدول، التي تقتضي من هؤلاء المتلقين التماس موافقة المورد الأصلي قبل إعادة البيع وإعادة النقل
- يمكن للدول أن تقلل إلى حد بعيد من احتمال إساءة استخدام وثائق النقل أو تزويرها عن طريق اشتراط إما استخدام عمليات شهادة حاشية التصديق للتصديق على وثائق النقل؛⁽⁴⁾ أو التصديق على وثائق النقل أو التحقق من صحتها من جانب سلطات الدولة المستوردة المختصة، أو توفير ترخيص استيراد صادر عن سلطات الدولة المستوردة المختصة وغيرها من الأطراف المأذون لها حسب الأصول
- يمكن للدول أن تعزز العناية الواجبة بأن تشترط أن يشار إلى جميع الأطراف المشاركة في عملية نقل دولية في طلب النقل، بما في ذلك الجهات المتلقية الوسيطة، ووكلاء الشحن والسماصرة. وستكون سلسلة النقل اللاحقة بأكملها عندئذ واضحة وخاضعة لتقييم مخاطر ما قبل النقل من جانب السلطات المختصة
- بوسع سلطات مراقبة النقل أن تنتظر في المعايير التالية عند إجراء تقييمات مخاطر تحويل المسار قبل النقل، على النحو الذي يعتبر فعالا وذا صلة:
 - تحليل السلع فيما يتعلق بالمستخدم النهائي
 - التحقق من حسن نية المستخدم النهائي
 - التحقق من جميع الأطراف المشاركة في النقل، مع إيلاء اهتمام خاص لوكلاء الشحن والسماصرة والمرسل إليهم

المرحلة

تدابير السلامة طوال دورة الحياة الموصى بها

- تعهد سجلات وقواعد بيانات لعمليات النقل، والمصنعين، والسماصرة، والسفن، والطائرات، فضلاً عن المستخدمين النهائيين، والشاحنين، ووكلاء الشحن ممن لديهم سجل مثبت في مجال تحويل المسار أو التدابير الأمنية الضعيفة
- النظر في مخاطر تحويل المسار المرتبطة بالعبور وتغيير وسيلة النقل واختيار المسار
- الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة من المصادر الأولية والمفتوحة
- التحقق من وثائق النقل والتصديق عليها

- استخدام شهادات التحقق من التسليم، وبرامج التحقق بعد التسليم، حيثما يعتبر ذلك فعالاً ومجدياً
- بوسع الدول أن تنتظر في مجموعة من تدابير ما بعد التسليم، حسب الاقتضاء، وأن تختار تلك التي تعتبر أكثر فعالية وجدوى - بما في ذلك التفتيش المادي، أو إثبات التسليم (بما في ذلك التأكيد الفوتوغرافي)، أو التصديق على التسليم، أو مقتطفات سجل الذخيرة أو التحقق من الأطراف الثالثة - الأمر الذي سيجري بصورة انتقائية وفقاً لمعايير تقييم المخاطر وفي حدود القيود المفروضة على الموارد في الدولة الناقلة (المصدرة)

• النقل (على الصعيدين الوطني والدولي)

- يمكن للدول المستوردة أن تعزز ثقة الدول الموردة عن طريق تقييد عدد السلطات الوطنية المأذون لها بإصدار شهادات المستخدم النهائي وشهادات التحقق من التسليم فيما يتعلق بالمستوردة من الذخيرة، وعن طريق تقديم قوائم شاملة ومستكملة بانتظام لتلك السلطات (الأسماء والإدارات ومعلومات الاتصال) إلى الدول الموردة؛ وسيبني هذا التدبير أيضاً أسس المساءلة داخل الدول المتلقية
- يمكن للدول أن تُقلّل إلى أدنى حد ممكن من خطر تحويل المسار أثناء نقل الذخيرة عن طريق ضمان أن يتبع الشاحنون ووكلاء النقل ومقدمو التخزين العابر مبادئ ونظم الأمن المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية 10-08 و 10-09 والاتفاقات والمعايير الدولية ذات الصلة بشأن نقل البضائع الخطرة

- ينبغي أن تكفل السلطات الوطنية التنفيذ والإنفاذ الفعالين لضوابط النقل (التصدير والاستيراد) على حدودها، عملاً بالقوانين والأنظمة الوطنية

- أمن المخزونات
- يجري تناول هذا الأمر بصورة وافية في المبدأ التوجيهي 10-09 والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول (انظر "سلامة المخزونات" في الجدول 1 بشأن التدابير المقترحة لتعزيز استخدام المبادئ التوجيهية)

- الاستعادة
- يمكن للدول أن تقلّل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر المتصلة بتخزين الذخيرة المستعادة عن طريق تطبيق التدابير الأمنية التي تتناولها المبادئ التوجيهية والمعايير أو المبادئ التوجيهية الموازية التي تعتمدها الدول، بعد أن يقيم الخبراء أن الذخيرة المعنية يمكن أن تخزن على نحو آمن

- لاحظ الفريق أن استعادة الذخيرة المنفجرة والذخيرة غير المنفجرة المخبأة بصورة غير مشروعة والمهجورة أمر بالغ الأهمية لمنع الجماعات الإجرامية والإرهابية من الحصول على المواد

المتفجرة. وينبغي أن تعطي الدول الأولوية للاستعادة الفورية لهذه الذخيرة وأن تنتظر في تعزيز المبادرات القائمة في هذا الصدد

• الاستخدام والتخلص • بوسع الدول والهيئات ذات الصلة المأذون لها حسب الأصول، فيما يتعلق بالذخيرة الموجودة في عهدة قوات الدفاع والأمن، أن تتحقق من التخلص من الذخيرة، من خلال المحاسبة وحفظ السجلات الفعّالين (بما في ذلك تسجيل الأرقام المسلسلة وأرقام الكميات أو الدفعات الخاصة بالذخائر التي ينزع الطابع العسكري عنها أو الذخائر المدمرة)، لمنع تحويل مسارها

(أ) التعريف الوارد في الفقرة 5 من الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها لعام 2005: "يقصد بـ "التعقب" الاقتفاء المنهجي لأثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة التي يُعثَر عليها أو تُضبط في إقليم دولة ما، من نقطة تصنيعها أو نقطة استيرادها مروراً بخطوط التوريد إلى النقطة التي تصبح فيها غير مشروعة". وكان فريق الخبراء حريصاً، في مناقشته بشأن وسم الذخيرة، على الإشارة إلى أن الدول قد وضعت، في الماضي، نظاماً لوسم الذخيرة لأداء وظائف لوجستية (انظر المناقشة بشأن الوسم في سياق سلامة الذخيرة في الحاشية (ب) الواردة أسفل الجدول 1). غير أن وضع العلامات يسمح أيضاً بتعقب أنواع معينة من الذخيرة من خلال تقديم معلومات تعريفية تشكل أساس "سجل ورقي" وتدعم نظم حصر الذخائر وحفظ سجلاتها.

(ب) يعتمد عدد مختار من الدول متطلبات أو ممارسات لوضع أرقام الكميات والدفعات على فرادى الخراطيش ذات العيار الصغير فيما يتعلق بعمليات شراء محددة بناءً على طلب بعض المستعملين النهائيين بهدف تحديد تحويل مسار الذخيرة والثني عنه ومكافحته حيثما يعتبر ذلك ممكناً وعملياً ومتسقاً مع التشريعات الوطنية (انظر أيضاً الحاشية 17 أعلاه).

(ج) خلص الفريق إلى أن ممارسات وسم الذخيرة التقليدية الحالية (باستثناء الذخيرة ذات العيار الصغير) كافية عموماً للسماح بتعقبها، نظراً لدقة السجلات وتعاون الأطراف في سلسلة الإمداد. ولاحظ أيضاً، مع نفس المحاذير، أن ممارسات الوسم الحالية لتغليف الذخيرة ذات العيار الصغير، تسمح، من حيث المبدأ، بتعقبها عندما تظل الأصناف معبأة.

(د) تنطبق عملية شهادة حاشية التصديق على الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي لعام 1961 اللاغية لشرط التصديق القانوني على الوثائق العامة الأجنبية. وبموجب هذه الاتفاقية، تقبل الدول الأطراف، التي يتعين عليها لولا ذلك التصديق على مجموعة متنوعة من وثائق النقل الدولي وعلى الأطراف التي أصدرتها (بما يشمل، في جملة أمور، جهة الإصدار والمستخدم النهائي والتوقيع والختم الرسمي والشخص المخول رسمياً بالتوقيع)، وثائق النقل التي تحمل "حاشية تصديق لاهاي" على أنها صحيحة.

ألف - التدابير الأمنية المنطبقة على جميع مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها

57 - إضافة إلى التدابير الواردة أعلاه، التي تنطبق على مراحل محددة من إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، لاحظ الفريق أن ثمة تدابير أمنية معينة تنطبق طوال دورة حياة الذخيرة، من بينها التدابير الآتية:

(أ) حفظ سجلات دقيقة ووافية (الإنتاج والمبيعات والنقل وإدارة المخزون) في جميع مراحل سلسلة الإمداد، حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً ومتوافقاً مع التشريعات الوطنية؛

(ب) توافر القدرة (المهارات والتدريب) لدى هيئات إنفاذ القانون وغيرها من هيئات التحقيق على تحديد الذخيرة المستعادة وتسجيلها وتحليلها بصورة دقيقة ومنهجية؛

(ج) استخدام سلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات المختصة ما هو مناسب من نظم جمع البيانات وحلول إدارة قواعد البيانات الوطنية، المتوافقة مع التشريعات الوطنية، التي يمكن ملؤها ببيانات قابلة للمقارنة يسهل استخراجها وتبادلها؛

(د) تعاون الأطراف في سلسلة الإمداد في الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات أو لطلبات التعقب الرسمية الصادرة بشأن أنواع معينة من الذخيرة وفقا لقوانين الدولة وأنظمتها.

58 - وتشمل الجهات الفاعلة المشاركة في توليد المعلومات المتصلة بتحويل المسار وكالات إنفاذ القانون، وقوات الدفاع، وأجهزة المخابرات، ومنظمات إنفاذ القانون الدولية (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وأفرقة الأمم المتحدة المكلفة برصد تنفيذ الجزاءات وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والهيئات الاستقصائية التابعة للمجتمع المدني.

باء - القيود الحالية على تطبيق التدابير الرامية إلى كفالة أمن الذخيرة طوال دورة حياتها

59 - لاحظ الفريق أن قدرة الدول تتباين بشدة فيما يتعلق بالتحقيق بشأن عمليات ضبط أو استعادة الذخيرة المحوّل مسارها. وتتبع بعض هذه التحديات من أنواع الذخيرة المتداولة. فعلى سبيل المثال، تطرح الإمكانية المحدودة لاقتناء أثر معظم الذخيرة ذات العيار الصغير (وهي أكثر أنواع الذخيرة المضبوطة أو المستعادة) تحديات خطيرة، وبخاصة للدول الأعضاء التي تعاني من ارتفاع مستويات الجرائم المسلحة التي تُرتكب باستخدام الأسلحة الصغيرة.

60 - غير أن التحديات المتعلقة بالقدرات تظهر أيضا لأسباب أخرى، أبرزها الافتقار إلى التدريب التقني ونظم تجهيز المعلومات اللازمة لتحديد الذخيرة وتسجيلها وتحليلها بصورة دقيقة ومنهجية.

61 - وتشمل التحديات الإضافية عدم وجود عمليات راسخة لجمع بيانات قابلة للمقارنة عن الذخيرة المستعادة لتمكين سلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات المختصة من تبادل المعلومات عن الذخائر التقليدية المحوّل مسارها؛ وضعف التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بالرصد وتبادل المعلومات بشأن تدفقات الذخيرة غير المشروعة (الاتجار عبر الحدود)، بما في ذلك المنتديات الدولية لتبادل المعلومات.

جيم - التدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة أمن الذخيرة طوال دورة حياتها

62 - خلص الفريق إلى ضرورة تقييم الممارسات السليمة القائمة فيما يتعلق بتطبيق التدابير الأمنية طوال دورة حياة الذخيرة. ولاحظ الفريق في هذا الصدد أن هناك العديد من الأدلة وإجراءات التشغيل الموحدة (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بتقييم المخاطر قبل النقل، وإدارة المخزونات، والرصد، والتوصيف، والتعقب وتبادل المعلومات)، ولكنها موزعة حاليا على مجموعة من الوكالات والمنظمات (من مختلف التخصصات) وأنها ستكون أكثر فعالية إذا جُمعت في وثيقة توجيهية واحدة أو سلسلة من الوثائق التوجيهية. ولاحظ الفريق أن هذا التوجيه يمكن أن يُصاغ في صورة مبادئ توجيهية طوعية وأن هذه المبادئ ينبغي أن تراعي وتكمل المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات القائمة التي تتناول تدابير أمن الذخيرة طوال دورة حياتها.

سابعا - الاعتبارات الشاملة

ألف - التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي

63 - شدد الفريق على الأهمية الحاسمة للتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ولاحظ أن برامج ومشاريع التعاون تؤدي دورا أساسيا في تحقيق النجاح عموما في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها بطريقة مستدامة. وأقر الفريق بأنه يمكن تنظيم التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي على مستويات مختلفة (الوطني أو دون

الإقليمي أو الإقليمي) ومن خلال ترتيبات مختلفة يتفق عليها أصحاب المصلحة (ثنائية ومتعددة الأطراف ومتعددة الجنسيات). وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق الأهمية المحورية لتبادل المعلومات فيما بين الدول، مثل المعلومات المتعلقة باتجاهات التحويل وأنماطه، على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، وكذلك تبادل الممارسات الجيدة في مختلف التخصصات التي تنطوي عليها إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.

64 - وسلط الفريق الضوء على أمثلة قائمة للمساعدة التي تقدم من خلال أدوات وآليات متنوعة. وشملت هذه الأمثلة مشاريع وبرامج تُنفَّذ على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وخلص الفريق إلى أن مبادرات التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ينبغي أن تستفيد من الآليات القائمة وأن تُنشطها وتكملها.

65 - واعترف الفريق بالتحديات المتعلقة بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في مجال إدارة الذخيرة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الافتقار إلى نُهج تُركِّز على تطوير القدرات التنظيمية وبناء القدرات على المدى الطويل في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع على حد سواء؛

(ب) وجود قيود على الولايات المنوطة بعمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تعالج عادة سوى تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتكون قصيرة الأجل؛

(ج) الانفصام بين مبادرات إدارة المخزونات التي تعالج المخاطر الفورية وكذلك التحديات الطويلة الأجل على المستوى العملياتي ومبادرات حوكمة القطاع الأمني وإصلاحه التي ينصب تركيزها الاستراتيجي على المستويات الحكومية العليا. ويؤدي عدم التماسك بين المستويين الاستراتيجي والعملياتي في هذه المشاريع والمبادرات إلى الحد من فعاليتها واستدامتها؛

(د) الافتقار إلى نُهج شاملة تعالج جوانب الأمن والسلامة معا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها بدءا من نقطة إنتاجها وحتى التخلص منها أو استخدامها.

66 - ولاحظ الفريق أنه لكي يكون التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في مجال إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها فعالين وناجعين ومستدامين، ينبغي تنفيذهما، عند الإمكان ومتى كان ذلك قابلاً للتنفيذ ومتسقاً مع القوانين والأنظمة الوطنية، بوسائل منها ما يلي:

(أ) توفير المعدات والدعم المالي أو العيني والخبرة الفنية، من بين أمور أخرى؛

(ب) تقديم المساعدة القانونية والتنظيمية والإجرائية، حيثما يكون ذلك مناسباً وبناء على الطلب، بما في ذلك توفير الأنظمة والأوامر التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة النموذجية ذات الصلة، التي يمكن للدولة المتلقية تنقيحها للوفاء بمتطلباتها الخاصة؛

(ج) مساعدة الدول، بناء على طلبها، في إجراء تقييمات أساسية لإدارة الذخيرة⁽¹⁸⁾ ووضع توصيف لمخاطر تحويل مسار الذخيرة بحيث يناسب السياق الوطني⁽¹⁹⁾؛

(د) مراعاة المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وغيرها من المعايير المتعددة الأطراف والمعايير الوطنية، وكذلك المبادئ التوجيهية الإقليمية أو دون الإقليمية، عند تنفيذ مشاريع إدارة المخزونات، بالاقتران مع أفضل الممارسات الوطنية القائمة ذات الصلة في تنفيذ تلك المعايير (مثل إجراءات التشغيل الموحدة، والأوامر التوجيهية والهياكل التنظيمية النموذجية)؛

(هـ) تحسين التنسيق والتفاهم المتبادل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتجنب التداخل والازدواجية في إعداد البرامج والمشاريع وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يشجع الفريق الجهات المانحة والبلدان المتضررة على الاجتماع بانتظام لتبادل المعلومات بشأن مشاريع المساعدة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ويمكن أن يساعد تبادل المعلومات في تحديد أوجه التآزر أو الثغرات المحتملة في التعاون أو المساعدة المطلوبة وأن يشجع أيضا على تعميم الإدارة المستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها في البرامج القائمة ذات الصلة؛

(و) تعزيز نُهج التخفيف من حدة المخاطر، مع المشاركة في الوقت نفسه في بناء القدرات المؤسسية على المدى البعيد وبشكل مستدام، بما يشمل تطوير القدرات التنظيمية؛

(ز) تشجيع الدول التي يمكنها أن تزيد من تمويل السياسات والبرامج ذات الصلة وجهود الدعوة والتوعية والتدريب والبحث على أن تفعل ذلك - مع مراعاة الآثار المتباينة لجوانب السلامة والأمن للذخيرة التقليدية على النساء والرجال والفتيات والفتيان؛

(ح) تجاوز الجوانب الأمنية الخاصة بالمخزونات من أجل إدراج أنشطة حاسمة أخرى ضرورية لمنع تحويل المسار ومكافحته، من قبيل تقييم مخاطر ما قبل النقل، وأمن الحدود، وتبادل المعلومات، والتحليل المنهجي لبيانات تحويل المسار؛

(ط) تشجيع إنشاء أو تعزيز القنوات المخصصة من أجل تيسير وتسريع تبادل المعلومات عن الذخيرة المحوّل مسارها، على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

(ي) تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون، حسب الاقتضاء، من أجل المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية فيما يتعلق بتحويل الذخيرة عبر الحدود.

67 - ولئن أقر الفريق بأن المساعدة المقدمة من المانحين حيوية بالنسبة إلى كثير من الدول لتطوير قدرة مستمرة على إدارة الذخيرة التقليدية بفعالية، فقد لاحظ أن تقديم المساعدة وحده لا يكفي لضمان النجاح. فبالإضافة إلى ذلك، من المهم على وجه الخصوص أن تبذل الدول المتلقية للمساعدة قصارى جهدها للتمكين من استيعاب تلك المساعدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإدامتها على المدى الطويل. وكخطوة

(18) يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإجراء عدد من التقييمات الأساسية لإدارة الأسلحة والذخيرة. ولفهم الكيفية التي يمكن أن تسهم بها هذه التقييمات في منع نشوب النزاعات ودعم عمليات الانتقال الأمني، انظر [دور إدارة الأسلحة والذخيرة في منع نشوب النزاعات ودعم عمليات الانتقال الأمني] "The role of weapon and ammunition management in preventing conflict and supporting security transitions" (UNIDIR, 2019).

(19) انظر العمليات الجارية لمشروع النظام العالمي للإبلاغ عن الأسلحة (iTrace) التابع للاتحاد الأوروبي الذي يوفر التوجيه والدعم التقني والسياساتي للحكومات الوطنية في عملية تحديد البيانات المتعلقة بالذخيرة المحوّل مسارها وتصنيفها وتحليلها في الميدان.

أولى، فهذا يعني استغلال القدرات المتاحة لتحديد المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن والتخفيف من حدتها في كل مرحلة من مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، أو عند الاقتضاء، مواصلة تطوير تلك القدرات أو استحداثها في حال عدم وجودها. وعلى المدى الطويل، فإن هذا يعني التركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه القدرات وتوفير الموارد الكافية لها في جميع القطاعات ذات الصلة من أجل الحفاظ على المكاسب التي يتيحها الدعم الدولي.

68 - ولاحظ الفريق أنه يمكن، عند الاقتضاء، إدماج أنشطة إدارة الذخيرة في ولايات عمليات وبعثات الأمم المتحدة للسلام من أجل دعم إدارة الذخيرة في البلدان المضيفة. وأقر بأن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها تُعالج بأكبر قدر من الفعالية والاستدامة إذا عُرِزَت العمليات والهيكل وخطوط تمكين القدرات في إطار الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز إدارة وإصلاح قطاع الأمن وإقامة مؤسسات قوية وفعالة. وفي هذا الصدد، شدد الفريق على أهمية النظر في إدارة الدول المضيفة للذخيرة طوال دورة حياتها بشكل أكثر تركيزاً عند صياغة الولايات الموكلة إلى عمليات وبعثات الأمم المتحدة للسلام.

69 - ولاحظ الفريق أيضاً أن التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ينبغي أن يعكسا التعاون الأوسع نطاقاً لبناء السلام والتنمية المستدامة، لتحقيق أهداف من بينها تيسير الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى التشكيلات غير المتعلقة بحفظ السلام. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والإجراء 22 من خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك"، قد توفر أطراً مفيدة لتعزيز وتيسير التعاون والمساعدة في مجال إدارة الذخيرة.

70 - وأشار الفريق أيضاً إلى إنشاء الفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة في عام 2019. ويقدم الفريق، بوصفه فريقاً من الخبراء، الدعم للدول الطالبة في تحسين سلامة المخزونات وأمنها عن طريق وضع العمليات والأدوات لإدارة الذخيرة بطريقة فعالة وكفؤة ومستدامة، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وغيرها من المعايير المتعددة الأطراف والمعايير الوطنية، وكذلك المبادئ التوجيهية الإقليمية ودون الإقليمية، مع دعم الآليات الإقليمية القائمة وتجنب الازدواجية من خلال التنسيق والتعاون في الوقت نفسه. ويعمل الفريق بوصفه وسيلة أساسية لإعمال الإجراء 22 من خطة تنفيذ الوثيقة المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح".

71 - وأشار الفريق إلى قيمة برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، ولا سيما دوره في تيسير ودعم تنمية القدرات المستدامة والمشاركة في التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، أشار الفريق أيضاً إلى أهمية العمليات الكفؤة التي يمكن للدول من خلالها طلب المساعدة وتلقيها وتقديمها - مع الاعتراف بالجهود والتجارب الجارية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي لتحقيق ذلك.

72 - وشدد الفريق على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في هذا السياق، بحكم قدرتها على معالجة الخصوصيات والحساسيات الإقليمية، ولأنه يمكنها، عند الاقتضاء، أن تعزز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وآليات المساعدة الإقليمية.

باء - العمليات العالمية والإقليمية المنطبقة

73 - على النحو المذكور في الفرع الثالث من هذا التقرير، يمكن أن تترتب على الانفجارات غير المخطط لها في مرافق الذخيرة عواقب وخيمة على الصعيدين الإنساني والاجتماعي الاقتصادي وعلى صعيد الصحة العامة والبيئة. ويهدد تحويل مسار الذخيرة الأمن الوطني والإقليمي والدولي، مما يوجب النزاعات والجرائم العنيفة، ويقوّض السلام. وفي هذا الصدد، أقرّ الفريق بأن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها يمكن أن تسهم في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى إقامة مجتمعات سلمية ومستدامة وأن تدعم هذه الجهود، وبأن ذلك أمر ضروري أيضا للبلدان التي تعاني من مستويات عالية من العنف المسلح والإجرام.

74 - وشدّد الفريق على ضرورة استكشاف إمكانية إدماج تدابير إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها على نحو متسق في أطر منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، حيثما يكون ذلك مناسباً، على مستوى السياسات والبرامج.

75 - وفي هذا الصدد، كرر الفريق التأكيد على أهمية الأطر الوطنية لبناء السلام وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتركيز على إدارة الذخيرة التقليدية في الوثيقة المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وأكد ضرورة أن تكون أطر بناء السلام وتحقيق التنمية مدفوعة بالاحتياجات.

76 - ويمكن لتعزيز مجموعة الأدلة المتعلقة بالصلات بين الذخيرة التقليدية والخطط والأطر الأوسع نطاقا للسلام والتنمية أن يساعد أيضا على التوعية وتيسير الحوار المتعدد القطاعات وإعطاء الأولوية للجهود الشاملة لإدارة الذخيرة التقليدية بطريقة مستدامة.

77 - وأقرّ الفريق أيضا بأهمية النظر في الصلات بين الإدارة الآمنة والمأمونة للذخيرة طوال دورة حياتها والعمليات الوطنية ذات الصلة المتعلقة بإدارة قطاع الأمن وإصلاحه لضمان فعالية واستدامة العمليتين كليهما (انظر الجدول 3).

الجدول 3

العمليات والخطط المنطبقة ذات الأهمية الراهنة والمحتملة فيما يتعلق بإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها

العملية/الخطة	الجوانب ذات الصلة بإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها
خطة التنمية المستدامة	تسهم الإدارة المستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها في تحقيق بعض الغايات التالية التي حددتها الدول الأعضاء باعتبارها أساسية للتنمية المستدامة:
لعام 2030	<ul style="list-style-type: none"> • الحد من العنف وما يتصل به من وفيات (الغاية 16-1) • الحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة (الغاية 16-4) • زيادة السلامة الحضرية (الغاية 11-7) • إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة (الغاية 16-6)، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الوطنية بوسائل منها التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي (الغاية 16-أ)

تأمين مستقبلنا من خلال الإجراء 22، التزمت الأمم المتحدة بتعزيز العمل المبذول على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي لمعالجة مسألة المخزونات المفرطة والمحتفظ بها بطريقة رديئة. وتشمل أنشطة التنفيذ الحالية، على وجه الخصوص:

- إنشاء الفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة
 - إدماج إدارة الأسلحة والذخيرة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- حوكمة قطاع الأمن ينبغي تحقيق الربط بصورة أكثر اتساقاً بين جهود استحداث القدرات التنظيمية أو تعزيزها أو توطيدها وإصلاحه وعمليات إصلاح وحوكمة قطاع الأمن، مما يزيد من استدامة إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.
- أطر الأمم المتحدة من شأن إدماج اعتبارات إدارة الذخيرة والأمن والمأمونة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أن يزيد من دعم تنفيذ نهج مستدامة على الصعيد القطري.
- التمتية المستدامة
- عمليات وبعثات لن كانت بعض عمليات وبعثات السلام مكلفة بالقيام ببعض الأنشطة المتصلة بإدارة الذخيرة، ينبغي، حسب الاقتضاء، مواصلة النظر في تكليف عمليات وبعثات الأمم المتحدة للسلام بتنفيذ إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها وفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه العمليات والبعثات بوضع فريد يتيح لها رصد تدفقات الأسلحة والذخيرة غير المشروعة في مناطق عملياتها.

جيم - تعميم مراعاة المنظور الجنساني والذخيرة التقليدية

78 - لاحظ الفريق، الذي حقق هو نفسه هدف التكافؤ بين الجنسين، أن الربط بين الشؤون الجنسانية وإدارة الذخيرة نادراً ما يتحقق وأن الاعتبارات الجنسانية لا تزال تُعالج وتُدمج بشكل غير كاف في سياسات إدارة الذخيرة التقليدية وممارساتها.

79 - ولاحظ أيضاً تسليم الجمعية العامة بضرورة المشاركة الكاملة لكل من المرأة والرجل في الممارسات والسياسات المتعلقة بإدارة الذخيرة (انظر القرار 65/74). وفي هذا الصدد، فإن الإدماج المتسق للجوانب الجنسانية في سياسات وممارسات إدارة الذخيرة ذات الصلة يدعم الأهداف الشاملة الواردة في مجموعة من الأطر العالمية ذات الصلة، من قبيل خطة عام 2030⁽²⁰⁾؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن⁽²¹⁾؛

(20) على وجه الخصوص، الغاية 5-1 (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان)، والغاية 5-2 (القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات)، والغاية 5-5 (كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل).

(21) بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدعوة إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركتها الكاملة على جميع مستويات السياسة الأمنية (قرار مجلس الأمن 1325 (2000)).

وتأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح⁽²²⁾؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة⁽²³⁾؛ وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

80 - ولاحظ الفريق أيضا، خلال مناقشاته، أن الآثار الجنسانية للانفجارات العرضية في مرافق الذخيرة وتحويل مسار الذخيرة تحتاج إلى فهم أفضل، بما في ذلك من خلال البحوث المستتيرة بجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحسب العمر، بغية تعزيز الفوائد التي تعود على إدارة الذخيرة التقليدية من اتباع نهج إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها ونهج أمن سلسلة الإمداد وبغية التخفيف من المخاطر بفعالية.

81 - وخلص الفريق إلى أن هناك قيمة في النظر في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، باستخدام تحليل جنساني، من أجل تحديد نقاط الدخول ذات الصلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني⁽²⁴⁾. وقد أتيحت في السنوات الأخيرة مجموعة متزايدة من البحوث والتوجيهات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وممارسات تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن تكون هذه البحوث والتوجيهات بمثابة نقطة انطلاق مفيدة للمشاريع المماثلة الخاصة بإدارة الذخيرة.

ثامنا - توصيات من أجل وضع إطار شامل بشأن الذخيرة التقليدية

82 - من أجل منع كل من انفجارات الذخيرة غير المخطط لها وتحويل مسار الذخيرة، ينبغي وضع إطار شامل لدعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بالاستفادة من الأطر القائمة وتكميلها.

ألف - إنشاء إطار عالمي

83 - ينبغي التفاوض على مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا تحت رعاية الجمعية العامة.

84 - وينبغي لهذه الالتزامات السياسية أن تعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها دون المساس بالنظم القانونية الوطنية التي تتناول ملكية الذخيرة وحيازتها واستخدامها على الصعيد الوطني.

85 - وينبغي أن تتناول هذه الالتزامات السياسية جوانب السلامة والأمن لإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها من نقطة إنتاجها إلى مرحلة التخلص منها أو استخدامها. وينبغي أن تحقق مجموعة الالتزامات السياسية ما يلي:

(أ) تحديد وتعزيز تدابير السلامة والأمن ذات الصلة التي يتعين تطبيقها على مراحل محددة من إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها: الإنتاج، وما قبل النقل، والنقل، والتخزين، والاستعادة، والاستخدام والتخلص؛

(22) على وجه الخصوص، الإجراء 36 (المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار) والإجراء 37 (التكافؤ بين الجنسين في هيئات نزع السلاح التي أنشأتها الأمانة العامة).

(23) على وجه الخصوص، المعايير المتصلة بالعنف الجنساني في تقييمات تصدير الأسلحة (المادة 4-7).

(24) الأداة الأساسية في تحديد عناصر البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية، أي التحليل الجنساني، "تطرح أسئلة عن الاختلافات بين مواقف الأشخاص من مختلف الهويات الجنسانية إحداهما بالنسبة إلى الأخرى، وعن إمكانية حصولهم على الموارد والفرص والقيود والسلطة في سياق معين" (Emile LeBrun, ed., *Gender-Responsive Small Arms Control: A Practical Guide* (Geneva, Small Arms Survey, 2019), p. 25).

(ب) تحديد وتعزيز التدابير التي تستهدف رصد وتحسين فعالية تدابير السلامة والأمن في جميع مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك المراقبة والتحقيقات في الحوادث (السلامة) وحفظ السجلات، والتحقق في الذخائر المحول مسارها وتحليلها والتعاون الدولي في التحقيقات للتصدي لتحويل المسار (الأمن).

86 - ويسلم الفريق بأن هذه الالتزامات السياسية، إضافة إلى توفير إطار على الصعيد العالمي لسلامة الذخيرة وأمنها، بما يشمل التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ينبغي أن تؤدي إلى إطلاق أو تنشيط الالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية والإجراءات الوطنية، على النحو المشار إليه في الفرعين بـ و جيم أدناه.

87 - وينبغي لهذه الالتزامات السياسية أن توفر، على المستوى العالمي، آلية لدعم تلك المناطق الإقليمية و/أو المناطق دون الإقليمية، والدول الأعضاء في تلك المناطق و/أو المناطق دون الإقليمية، التي ترغب طوعاً في ترجمة الالتزامات السياسية والتدابير المتفق عليها على المستوى العالمي إلى صكوك ملزمة قانوناً و/أو التزامات سياسية مصممة خصيصاً تقررها كل منطقة إقليمية أو دون إقليمية. وينبغي لهذه الالتزامات السياسية الاعتراف بأهمية الأطر القائمة والتشجيع على مواصلة تطويرها وتنفيذها.

88 - وينبغي أيضاً دعم هذه الالتزامات السياسية بآلية تنفيذ على الصعيد العالمي، بما في ذلك تحت رعاية برنامج الضمانات المعززة، من شأنها، في جملة أمور، أن تتيح اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تيسير التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي لدعم الدول في جهودها التنفيذية وضمان تفعيل المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات على أساس الاحتياجات وبطريقة مكيفة، مع مراعاة الآليات القائمة؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية تنفيذية طوعية تتصل بالجوانب الأمنية لإدارة الذخيرة طوال دورة حياتها تحت رعاية الأمم المتحدة، بحيث تراعي المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات القائمة وتُكمّلها دون أن تكرر⁽²⁵⁾؛

(ج) دعم الاعتماد الطوعي للغايات و/أو المؤشرات على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، وتحديد فرص دعم تبادل المعلومات فيما بين الدول، بسبل من بينها نشر التقارير الوطنية من جانب الأمانة العامة؛

(د) إنشاء مستودع إلكتروني للالتزامات السياسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛

(هـ) تيسير المشاركة في الاجتماعات الدورية للدول لمتابعة جهود التنفيذ وتبادل المعلومات بشأنها.

باء - الجهود الإقليمية ودون الإقليمية

89 - ينبغي للدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف أن تنظر في التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في وضع صكوك ملزمة قانوناً أو التزامات سياسية مصممة خصيصاً على أساس طوعي، حسب الاقتضاء. ويمكن أن تستند تدابير التنفيذ إلى عمليات استراتيجية

(25) ينبغي أن تكمل هذه المبادئ التوجيهية المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، التي تركز على نحو دقيق على جوانب إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وينبغي أن يتجاوز نطاق تركيز المبادئ التوجيهية الجديدة المخزونات وأن تتناول كامل سلسلة إمداد الذخيرة من إنتاجها إلى استخدامها أو التخلص منها وأن تكون متاحة للدول لاستخدامها على أساس طوعي.

منظمة مثل خرائط الطريق و/أو خطط العمل الشاملة، وإلى إدارة الذخيرة، مع وضع مؤشرات أداء ممكنة، في إطار جهد مشترك بين الدول والجهات المانحة والوكالات المنفذة.

جيم - الجهود الوطنية

90 - ينبغي للدول أن تعالج إدارة الذخيرة التقليدية بطريقة شاملة ومستدامة عن طريق وضع أطر قانونية وتنظيمية، حيثما يلزم، والاضطلاع بمشاريع وبرامج تتناول بفعالية الإدارة الآمنة والمأمونة للذخيرة طوال دورة حياتها من نقطة التصنيع إلى حين التخلص منها أو استخدامها. ويؤدي تعزيز القدرات التنظيمية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة دورا أساسيا بهذا الشأن.

91 - وينبغي للدول، في إطار سعيها إلى بذل هذا الجهد، أن تضع نظما وطنية لرصد تحويل المسار ومنعه. ويمكن لهذه النظم أن تشمل، حسبما يكون ملائما، تحديد الذخيرة وتوصيفها وتعبئها وتحليلها، وآليات جمع البيانات وحفظ السجلات، وآليات تبادل المعلومات، وتوليد المعارف وبناء القدرات، وضوابط التصدير (بما في ذلك ضمانات المستخدم النهائي)، وضوابط الاستيراد، ومراقبة الحدود، وضمانات ما بعد التسليم.

92 - وينبغي للدول أن تشجع المشاركة الكاملة للرجل والمرأة على السواء في عمليات صنع القرار والتنفيذ المتصلة بإدارة الذخيرة التقليدية وأن تنتظر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والممارسات.

93 - وينبغي للدول أن تسعى إلى الإدارة المستدامة للذخيرة كجزء من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى إنشاء مؤسسات قوية وفعالة وفقا لخطة عام 2030. وتحقيقا لذلك الغرض، ينبغي لها أيضا أن تنتظر في الصلة بين الإدارة المستدامة والآمنة والمأمونة للذخيرة طوال دورة حياتها وإدارة قطاع الأمن وإصلاحه.

مرفق

قائمة أعضاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

الأرجنتين

أغوستينا ألفاريز فيسنتي (الدورتان الأولى والثانية)

سكرتيرة سفارة أولى

مديرية الأمن الدولي والشؤون النووية والفضائية

وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة

مارتن ديسر (الدورة الثالثة)

سكرتير سفارة أول

مديرية الأمن الدولي والشؤون النووية والفضائية

وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة

النمسا

أندريا غروبر

كبيرة مستشاري الشؤون السياسية - العسكرية

شعبة السياسات العسكرية

وزارة الدفاع

البرازيل

كلاوديو ميديروس ليوبولدينو

رئيس شعبة شؤون نزع السلاح والتكنولوجيات الحساسة

وزارة الخارجية

الصين

ليانغ غوتاو

نائب المدير

إدارة شؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح

وزارة الخارجية

كولومبيا

خوسيه فرانسيسكو بينيا غوميز (الدورتان الأولى والثانية)

الرئيس

الشرطة العلمية والجنائية

الشرطة الوطنية

ميغيل أندريس فرنانديز تروخيلو (الدورة الثالثة)

الرئيس

الشرطة العلمية والجنائية

الشرطة الوطنية

مصر

أحمد طاهر الفضلي

مدير شؤون نزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية

وزارة الخارجية

فرنسا

جان - كلود برونيه

السفير المكلف بشؤون الجريمة المنظمة عبر الوطنية

وزارة الشؤون الأوروبية والخارجية

ألمانيا

ماركوس بلاينروث

وزير

نائب الممثل الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

غانا

جونز بورتاي أبلر

الأمين التنفيذي

اللجنة الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

جامايكا

ديدي ميلز

مديرة إدارة العلاقات الثنائية

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية

الجبل الأسود

أولغا نيكوفيتش

أخصائية في تكنولوجيا الذخائر المتفجرة

القوات المسلحة للجبل الأسود

البرتغال

فلوريبيل ألفيس كاريلهو (الدورة الأولى)

رئيسة شعبة شؤون الأسلحة النارية والذخيرة

وزيرة شؤون الإدارة الداخلية

بيدرو نونو ر. م. كويلو دي مورا (الدورتان الثانية والثالثة)

مفوض شرطة

مدير إدارة شؤون الأسلحة والمتفجرات

شرطة الأمن العام

جمهورية كوريا

كيونغسون كيم (الدورة الأولى)

ضابطة شؤون الصيانة والذخيرة على مستوى الفرقة

فرقة المشاة الثانية، الفرقة المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، السرية الرابعة

سانشول سو (الدورتان الثانية والثالثة)

فرقة إدارة الذخائر والنقل

وزارة الدفاع الوطني

سنغافورة

يو سيو بنغ

مديرة شؤون رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشؤون الدولية

وزارة الدفاع

جنوب أفريقيا

يوهان كيلرمان (الدورة الأولى)

مدير شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار

وزارة العلاقات الدولية والتعاون

ديفيد روبن ونسلي (الدورتان الثانية والثالثة)

نائب مدير شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار

وزارة العلاقات الدولية والتعاون

سويسرا

مايا مسمر مختار (الدورة الأولى)

رئيسة قسم السياسات الإنسانية

الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية

مارينا ويس روس (الدورتان الثانية والثالثة)

نائبة رئيس البعثة لقضايا السياسات الأمنية

البعثة السويسرية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

المملكة المتحدة

إيما دوغلاس (الدورة الأولى)

موظفة مسؤولة عن قطاع

الفريق المعني بسياسات الأسلحة التقليدية

مركز مكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة

جين فارار (الدورتان الثانية والثالثة)

موظفة مسؤولة عن قطاع

تحديد الأسلحة في إطار العمل المتعدد الأطراف والعمل الإنساني

مركز مكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة

الولايات المتحدة

ستيفن كوستنر

نائب المدير

مكتب إزالة الأسلحة والحد منها

مكتب الشؤون السياسية والعسكرية

وزارة الخارجية